الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير –البيض–

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: إدارة مالية

الموضوع:

حاضنات الأعمال ودورها في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دراسة حالة

تحت اشراف الأستاذ:

د– صكوشي حسين

من إعداد الطلبة:

– طرشي عبد الحاكم

– عقون الياس

تاريخ المناقشة: 03/ 2023/07

لجنة المناقشة مكونة من السادة:

د/قصابي شعبان (أستاذ، جامعة البيـــــــــــــــــــــــــــض) رئيسا

د / صكوشي حاسين (أستاذ جامعة أ، البيـــــــــــــــــــــــــــض) مشرفا

د/ موسي أسية (أستاذ "أ"،البيـــــــــــــــــــــــــــض) أستاذة ممتحنة

السنة الجامعية:2022–2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وا كرمنا بالتقوى واجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي هذا إلى

الذرع الواقي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك أقدم وسام الاستحقاق إلى "أبي الغالي" أطال الله عمرك.

من رحلت باكراً تاركة في قلبي غصّة لا تزول لآخر العمر أمي رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

وإلى رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة دفعة 2023.

إلى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر سند المستقبل إخوتي أخواتي الأعزاء

وفي الأخير يا رب..

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجربة الذي تسبق النجاح أمين يا رب العالمين.

إلياس

إهداء

أحمد الله عز وجل قبل كل شيء على توفيقه وتيسيره.

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع إلى:

نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب ومعطاء الحنان "أمي الغالية"

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار "والدي حفظه الله"

إلى إخوتي

إلى كل ذي ود وصداقة

إلى كل من كان له الفضل علينا في تذليل كثير من الصعاب

إلى كل أساتذتي الكرام

أهدي إليكم هذا العمل.

عبد الحاكم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين أما بعد:

نتوجه بشكر الله على نعمته التي لا تقدر ولا تحصى ومنها توفيقه لنا في إتمام هذا العمل، نتقدم بجزيل الشكر والامتنان وخالص العرفان والتقدير إلى الأستاذ المؤطر: الدكتور صكوشي حسين الذي أبى إلا أن يقبل الإشراف على هذه المذكرة وعلى دعمه وتوجيهاته القيمة جزاه الله خير الجزاء.

كما يسرنا أن نتقدم بالشكر إلى جميع هيئة التدريس المركز الجامعي نور البشير -البيض-

ونشكر كل من ساهم وكان عونا لنا في إتمام هذا العمل

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى التطرق الى الدور الحقيقي الذي تلعبه حاضنات الاعمال في مرافقة ودعم هذه المؤسسات الى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وابراز المجهودات الفعالة التي قامت بها للنهوض بهذا القطاع.

توصلت الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال تلعب دورًا مهمًا في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توفر لها الدعم الفني والمالي والتدريبي اللازم لتحسين أدائها وتطوير منتجاتها وخدماتها. كما تساعد الحاضنات على توسيع شبكاتها الاجتماعية وتطوير مهاراتها الإدارية والتسويقية، وتوفر لها فرص الوصول إلى الأسواق الجديدة والعملاء المحتملين. ومن خلال تحليل العوامل التي تؤثر على نجاح الحاضنات، توصلت الدراسة إلى ضرورة تحسين جودة الخدمات التي تقدمها الحاضنات وتوفير الدعم المالي الكافي لها، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الحاضنات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستضيفة لها.

الكلمات المفتاحية:

حاضنات الاعمال. المشاتل . مؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Résume :

L'étude a conclu que les pépinières d'entreprises jouent un rôle important dans le soutien et le développement des petites et moyennes entreprises, car elles leur fournissent le soutien technique, financier et de formation nécessaire pour améliorer leurs performances et développer leurs produits et services. Les incubateurs contribuent également à étendre leurs réseaux sociaux, à développer leurs compétences en gestion et en marketing et à leur donner accès à de nouveaux marchés et clients potentiels. En analysant les facteurs qui affectent le succès des incubateurs, l'étude a conclu qu'il est nécessaire d'améliorer la qualité des services fournis par les incubateurs et de leur fournir un soutien financier adéquat, en plus de renforcer la coopération entre les incubateurs et les petites et moyennes entreprises qui les hébergent.

Mots clés :

pépinières d'entreprises. incubateur entreprise. les institutions de l'État

Abstract :

The study concluded that business incubators play an important role in the support and development of small and medium-sized enterprises, as they provide them with the technical, financial and training support necessary to improve their performance and develop their products and services. . Incubators also help expand their social networks, develop their management and marketing skills, and give them access to new markets and potential customers. By analyzing the factors that affect the success of incubators, the study concluded that there is a need to improve the quality of services provided by incubators and provide them with adequate financial support, in addition to strengthening cooperation between incubators. and the small and medium enterprises that host them.

Keywords:

business incubators. nurseries. State institutions

فهرس المحتويات:

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الشكر والعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	I-**I**
قائمة الجداول	**I**
قائمة الأشكال	**I**
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: عموميات عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	
تمهيد.	7
المبحث الأول: نظرة عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	8
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	8
المطلب الثاني: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	11
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	13
المبحث الثاني :إشكالية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المطلب الأول: الاحتياجات التمويلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23

المطلب الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد	29
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29
المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: دور حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	
تمهيد	35
المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال.	36
المطلب الأول: نشأة وتطور حاضنات الأعمال	36
المطلب الثاني: تعاريف حاضنات الأعمال وأنواعها.	38
المطلب الثالث: أهمية حاضنات الأعمال	44
المبحث الثاني: دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46
المطلب الأول: الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46
المطلب الثاني: مراحل احتضان حاضنات الأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	48
المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في وضع الأسس التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	50

المبحث الثالث: تجارب دولية ناجحة في إقامة حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	59
المطلب الأول: تجارب بعض الدول المتطورة	59
المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية	63
خلاصة الفصل الثاني	66
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لحاضنات الدعم على مستوى مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر لولاية البيض	
تمهيد	68
المبحث الأول: مشاتل المؤسسات	69
المطلب الأول: التعريف بمشتلة المؤسسات، أهدافها ومهامها وشروط الانتساب لها	67
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمشتلة وطريقة الانتساب لمشتلة المؤسسات	70
المطلب الثالث: أهدافها ومهامها	72
المطلب الرابع: آلية احتضان المشتلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	73
المبحث الثاني: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM)	76
المطلب الأول: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM)	76
المطلب الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر	83
المطلب الثالث: آلية احتضان الوكالة الوطنية للقرض المصغر للمؤسسات الصغيرة	85

والمتوسطة	
خلاصة الفصل الثالث	86
الخاتمة	88
قائمة المراجع	93

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
(01-01)	تطور عدد العمال المشتغلين في المؤسسات الصغيرة المتوسطة 2010/2019	14
(01-02)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الإجمالي فترة 2010-2019	15
(01-03)	تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني خلال فترة "2010-2018	16
(01-04)	تطور القيمة المضافة حسب الطبيعة القانونية للقطاعات الاقتصادية خلال سنتي 2017- 2018	17
(01-05)	أهم منتوجات الاساسية مصدرة خارج قطاع المحروقات خلال سنتين 2017-2018	19
(02-01)	المقارنة بين المشروعات التقليدية والمشروعات الرائدة	52
(03-01)	المشاريع المحتضنة من طرف محضنة البيض	71
(03-02)	الحصيلة المختصرة لنشاطات مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض	74

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العبارة	الصفحة
(01-02)	أهمية حاضنات الأعمال.	45
(02-02)	نموذج عمل للحاضنة التقنية	52
(01-02)	نموذج عمل الحاضنة التقنية	54
(03-01)	الهيكل التنظيمي للمشتلة	70
(أ)	آلية احتضان المشتلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	75
(03-02)	الهيكل التنظيمي لمرافقين الاستقبال وإنجاز المشاريع والإعلام والتوجيه بالدوائر	78
(03-03)	الهيكل التنظيمي للوكالة	83
(ب)	عملية احتضان الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	87

مقدمة

مقدمة:

تعد حاضنات الأعمال إحدى الآليات التي أثبتت جدواها وأهميتها في مرافقة ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر من أكثر المنظومات فعالية في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة، وترجع إقامتها في الأساس في التغلب على المشاكل التي قد تؤدي إلى فشل المؤسسات أو عجزها عن تحقيق إمكانات التقدم ، ومن هذه المشاكل قصور نطاق مهارات الأعمال ونقص التمويل، كما تهدف إلى مواجهة الارتفاع الكبير في معدلات انهيار هذه المؤسسات خاصة في المراحل الأولى من إنشائها، هذا ما جعل حاضنات الأعمال ينظر لها على أساس أنها مشروع تنموي متكامل للتأهيل وتبني مرافقة المؤ0سسات المتوسطة والصغيرة، وتأمين حظوظ نجاحها واستمرارها. وهذه الدراسة تهدف إلى إبراز دور حاضنات الأعمال في توفير قوى الدفع الأولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تجاوز أعباء الانطلاق وضمان استدامتها، من خلال ما توفره من خدمات الدعم والمساندة خاصة خلال السنوات الأولى من حياتها، وقد أثبتت التجارب الدولية كفاءة ومهارة الحاضنات في زيادة معدلات نجاح هذه المؤسسات بشكل ملفت للنظر وتعد في الوقت الحالي حاضنات الأعمال آلية دعم تستهدف حضن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تصبح لها القدرة على التماشي مع بيئتها الخارجية و امتلاكها المرونة الكافية للتأقلم مع بيئة الأعمال ومستجداتها و استغلال للفرص السوقية، من خلال التقديم الجيد لطرق عملها وجودة منتجاتها إلى أن تصبح قادرة على دخول عالم المنافسة.

وقد أثبتت الدراسات أن الحاضنة يمكنها أن توفر المتطلبات الضرورية لتنمية وتطوير المؤسسات الجديدة من خلال إمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم لتنهض، تستقر وتنافس، وهو ما جعل حاضنات الأعمال في الجزائر بحاجة إلى المساعدة والدعم للنهوض به

2- طرح الإشكالية:

بناءا على ما سبق ونظرا لأهمية موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظرا للصعوبات المصاحبة لتأسيسها كان الاهتمام بحاضنات الأعمال كأحد عوامل دعم ومتابعة هذه المؤسسات وعليه نطرح الإشكالية الأساسية التالية:

- كيف تساهم حاضنات الاعمال في ترقية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البيض ؟ وحتى يتسنى لنا التعرف على مختلف حيثيات وجوانب موضوع الدراسة، ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في تحديد المنهجية العلمية المناسبة للدراسة:

- ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي خصائصها وأشكالها؟
- ما مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- فيما تكمن الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الاعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو دور حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3- فرضيات الدراسة: بعد القراءات البحثية حول موضوع الدراسة أمكننا وضع الفرضيات التالية:

-تساهم حاضنات الأعمال في الجزائر بدرجة كبيرة في متابعة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتسبة لها.

-تكمن اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انعاش الاقتصاد و التخفيض من حدة البطالة.

- تتمثل الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الاعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنظيم دورات تكوينية وخدمات مالية.

- تعمل حاضنات الاعمال على توفير الدعم والخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل زيادة قدرتها التنافسية.

4-أهمية الدراسة: تستمد الدراسة اهميتها من أهمية موضوع المؤسسات الناشئة وحاضنات الاعمال في الاقتصاد العالمي الحديث حيث تعتبر حاضنات الاعمال أحد الاليات المستخدمة لخلق وترقية مؤسسات ناشئة ناجحة اذ أنه على الرغم من زيادة دراسات حول هذا الموضوع في السنوات الاخيرة الا ان القليل من الدول التي نراها رائدة بل وناجحة في تبني هذه النماذج.

5- اهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف:

-التطرق الى الدور الحقيقي الذي تلعبه حاضنات الاعمال في مرافقة ودعم هذه المؤسسات.

-التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وابراز المجهودات الفعالة التي قامت بها للنهوض بهذا القطاع.

-ابراز السياسات المتبعة من طرف الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الية عمل حاضنات الاعمال.

6- أسباب اختيار الموضوع:

1 -أسباب اختيار الموضوع: هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا لاختيار الموضوع وهي:

- **الاسباب الذاتية:** تتمثل الأهداف الدافعة لهذا الموضوع فيما يلي:

- ميولنا الشديد لموضوع حاضنات الاعمال ودورها في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **الاسباب الموضوعية**: تتمثل في:

-يندرج الموضوع في صميم التخصص؛

-الاهتمام المتزايد بموضوع حاضنات الاعمال والدور الذي تلعبه في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت من المحاور الأساسية نظرا لأهميتها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، فهو موضوع حيوي ومهم؛

-المساهمة في إثراء الساحة الفكرية الجامعية.

7- منهجية الدراسة: بهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات السابقة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتوافق مع طبيعة البحث من خلال التطرق الى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حاضنات الاعمال ، والاعتماد على المنهج التحليلي ضمن دراس ة العلاقة بين دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور حاضنات الأعمال في ذلك أما في الفصل الأخير فاعتمد نا منهج دراسة حالة.

8-ادوات الدراسة: تم جمع البيانات والمعلومات باستخدام مجموعة من الأدوات تتمثل في: الكتب، المقالات والأبحاث العلمية المنشورة في مختلف المواقع، المجلات الموثقة علميا، قوانين النقد والقرض المنشورة في الجريدة الرسمية، الإحصائيات، أطروحات الدكتوراه، مذكرات الماستر.

9-حدود الدراسة:

-من الناحية المكانية: مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-اما من حيث حدود الدراسة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الاعمال من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب بحيث تطرقنا الى مختلف النقاط الهامة الخاصة بيهم.

10-صعوبات الدراسة:

-صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية والموقف السلبي من طرف بعض المسؤولين لإمدادنا بها.

-قلة الإحصائيات الجديدة فيما يتعلق بحاضنات الأعمال.

11-هيكل الدراسة: من أجل الوصول إلى النتائج المنتظرة من هذه الدراسة وتحليلها تم تقسيمها إلى مقدمة عامة جاءت فيها التفاصيل السابقة من طرح الإشكالية وصولا إلى الدراسات السابقة، وثلاثة فصول مقسمة إلى مباحث ومطالب، حيث تطرقنا في:

الفصل الاول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم التطرق فيه الى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: مفاهيم عامه حول دور حاضنات الأعمال تم التطرق فيه الى ماهية حاضنات الأعمال نشأة وتطور حاضنات الاعمال، تعاريف حاضنة الاعمال وانواعها واهمية حاضنة الاعمال.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لحاضنات الدعم على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولايتي البيض.

12- الدراسات السابقة:

*سهيلة عصياني، زبير عياش، مذكرة ماستر تحت عنوان دور حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة حاضنة ولاية عنابة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2012-2013

من خلال هذه الدراسة عمل الباحث على دراسة الاشكالية التي تتمثل في واقع حاضنات الاعمال والدور الذي تلعبه في تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتوصل على انه يمكن لحاضنات الاعمال بدور فعال في تنمية قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية في ظل التحديات التي تفرضها العولمة كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لأنه ملائم لإبراز المفاهيم المرتبطة بالبحث كما اعتمد على المنهج المقارن والدراسة الميدانية من اجل دراسة التجارب الدولية والتطرق على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

*منير بلخير، خالد مدخل، مذكرة ماستر تحت عنوان دور حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر،2016/2015

الهدف من هذه الدراسة التعرف على حاضنات الاعمال والدور الذي تلعبه في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنجاحها الى جانب تطرقه الى أهم الخدمات التي تقدمها حاضنات الاعمال كما اعتمد الباحث على الجانب الوصفي والتحليلي من خلال التطرق الى مختلف ادبيات الموضوع وتحليلها واعتمد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات المطلوبة وتحليلها باستخدام برنامج SPSS.

*سميحة بن لإبراز عبد الفتاح، مذكرة ماستر تحت عنوان دور حاضنات الاعمال التكنولوجية في تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر،2016/2015

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الذي يتضمن التحليل في الفصلين الأول والثاني وذلك بغية توضيح المفاهيم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حاضنات الأعمال التكنولوجية ومساهمتهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالاعتماد على الدراسات النظرية المتوفرة أما في الفصل الأخير فاعتمد منهج دراسة حالة.

الفصل الأول:

عموميات عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة النواة الحقيقية التي تمحورت حولها معظم المؤسسات الصناعية الكبرى، ومنها انطلقت واتسعت دوائرها وتنوعت منتجاتها، فهي نقطه الشروع في التصنيع وبذور أساسية لقيام مؤسسة كبيرة الحجم، لذا فهي تكتسب أهمية بالغة في اقتصاديات كل الدول هي السر وراء الجهود المبذولة والاهتمام المتزايد من قبل السلطات السياسية والاقتصادية في الجزائر، بهدف النهوض بهذا القطاع الذي اعتمدته كآلية أساسية في ترقية الشغل من خلال دعم المبادرات الفردية ولمقاولاتي.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي أعطت اهتماماً كبيراً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأمام إشكالية التمويل سعت الجزائر الى إنشاء عدة هيئات تمويلية واستحداث العديد من البرامج والآليات الداعمة لتلبية احتياجاتها هذه الآليات كان لها الأثر البارز في إنشاء عديد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى الى استهداف عدد لا بأس به من المناصب الشغل لهذا ارتأينا في هذا الفصل التطرق الى:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: إشكالية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا واهتماما بالغا من طرف العديد من المنظمات العالمية والباحثين باعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي وذلك نظرا لتميزها بسرعة إنشائها وخصائص أخرى ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية اذ يقر الباحث بان هذه المؤسسات تدفع بعجلة تقدم الاقتصاد وذلك من خلال الدور الذي تقوم به في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وبالرغم من التغيرات المتسارعة في المحيط الاقتصادي ونظرا لسهولة إنشائها ومرونتها وتوفيرها لمناصب الشغل أصبحت تحتل مكانة هامة وأهمية بالغة[1].

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من الاهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ودورها الريادي في عملية التنمية إلا أن مفهومها لا يزال يلف بعض الغموض حيث اختلف الباحثون والمختصون حول ايجاد تعريف موحد لها ان صعوبة تحديد تعريف موحد لمؤسسات الصغيرة ومتوسطة يتفق عليه كل أطراف والجهات المتهمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع الى جملة من المعوقات نذكر امامها فيما يلي :[2]

- اختلاف درجه النمو بين اقتصاديات الدول؛
- تنوع نشاط الاقتصادي؛
- تعدد المعايير المستخدمة في التعريف حيث تم الاعتماد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نوعان من المعايير هما: معايير الكمية والمعايير النوعية.

1 -**تعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات الاقتصادية المختلفة وذلك باختلاف معايير التعريف المعتمدة لهذا سوف نقدم مجموعة من التعاريف في بعض الدول المتقدمة والنامية وكذا بعض التعاريف المقدمة من طرف المنظمات الدولية وذلك كما يلي:[3]

[1] حيرش نور الدين، يحي اويسعاد،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية، journal of conomicgrowth and entrepreneurship spatial and entrepreneurial devlopmentstudieslaboratory،المجلد1، العدد02،2019، ص40.

[2] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة في الجزائر" الواقع والتحديات " جيجل،ص216

[3] نفس المرجع، ص216.

✓ **تعريف لجنة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية (UNUDO) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** اعتمدت هذه اللجنة على معيار اليد العاملة في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط بها ما بين 15 و19 عامل والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين20 و99 عامل في حين المؤسسة الكبيرة يعمل بها أكثر من 100 عامل.

✓ **تعريف البنك الدولي (BM) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي المؤسسة المصغرة هي التي يكون فيها اقل من 10 موظفين واجمالي اصولها أقل 100,000 دولار امريكي كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100,000 دولار امريكي المؤسسة الصغيرة هي التي تضم أقل من 50 موظفا وكل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى ثلاثة ملايين دولار امريكي المؤسسة المتوسطة عدد موظفيها اقل من 300 موظف اما كل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يفوق 15 مليون دولار امريكي[1].

✓ **تعريف منظمة العمل الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** [2]:أكدت منظمة العمل الدولية من خلال البنك الاول للتوصية رقم 189 الصادرة 02 جويلية 1998 المتعلقة بالظروف العامة لحفز خلق الوظائف في المنشاة الصغيرة والمتوسطة على كيفية تعريف دول الاعضاء في المنظمة لهذا النوع من المؤسسات حيث يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد التشاور مع المنظمات النقابية الاكثر تمثيلا لأصحاب العمل والعمال على اساس معايير تعتبرها هذه المنظمات مناسبة وذلك مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية على الا تحول هذه المرونة دون توصل دول الاعضاء الى تعاريف تتفق عليها معا لأغراض جمع البيانات وتحليله ا،وقوفاً عند هذا البند نجد ان منظمة العمل الدولية من خلال هذه التوصية وضحت لدول معايير التي يتم الاعتماد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون التطرق الى تعريفها محترمة خصوصية الظروف الاقتصادية والاجتماعية ولكل دولة عضو في المنظمة كما اشارت على انه يمكن تعريف بناءات على أهداف وأغراض مختلفة ترجع اساسا إما للقيام بإحصائيات أو أغراض تمويلية.

✓ **تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي، حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري رأس المال واليد العاملة، فهذه المؤسسات لا

[1] بوشرف جيلالي، فوزية بوخبزة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني،مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 4، العدد 6، 31 يناير 2014، ص 174.

[2] بلعمري عسري، اشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد6،جوان 2018،ص298.

يتجاوز رأسمالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل، أما التقسيم حسب القطاعات فيأتي على النحو التالي: [1]

-مؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي فروع رأسمال المستثمر أقل من 100مليون، وعدد العمال لا يفوق 300 عامل؛

-التجارة بالجملة رأسمالها لا يفوق30 مليون ين وعدد العمال أقل من 100 عامل؛

-التجارة بالتجزئة والخدمات رأسمال لا يفوق 30 مليون وعدد العمال أقل من 100 عامل.

✓ **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى المشرع الجزائري:** الجزائر كغيرها من الدول العالم عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على راس العمالة ورأس المال الصادرة في الجريدة الرسمية حسب المادة الرابعة على أنها تلك المؤسسات التي تنتج السلع والخدمات عدد عمالها من 1 الى 250 عامل وليفوق رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح ما بين 100 و500 مليون دينار .ان اختلاف هذه التعاريف وتمايزها يدل على عمق ومدى قوة المصطلح واخذ مكانة أوسع لدى معظم الباحثين والمختصين في هذا المجال فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة عند الياباني ليست نفسها عند الأمريكي أو الأوروبي أو جزائري لذلك يمكن القول ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هي الى نتاج لطبيعة والمحيط التي وجدت ونشأت فيه فيمكن تعريفها على انها المؤسسة ذات الطابع الشخصي المستقلة إداريا وماليا وتسيير ها غير خاضعة لسيطرة آو تحكم مؤسسة أخرى ما اذا اردنا اعطائها تعريفا إجرائيا حسب الواقع الجزائري على غرار الدراسات السابقة والدراسات الحالية وخاصة المستفيدة من دعم وتمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيمكن القول انها المؤسسات ذات الملكية الخاصة خاضعة لتسيير صاحبها ولا يتجاوز عدد عمالها 20 عاملا لا يفوق رأس مالها 10ملايين دينار جزائري تنشط في مختلف المجالات الصناعية الفلاحية والخدماتية.[2]

2 -**خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تحتوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من خصائص نذكر منها:[3]

2-1- الاستثمار والتمويل: من الخصائص الجوهرية والرئيسية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة المتوسطة في أنها تعتمد في تمويل نشاطاتها سواء في مرحلة الإنشاء أو بعده أي التوسيع والتطوير على الموارد المالية الذاتية كالهبات

[1] جمال معتوق ، ايمان كموش، تطبيق نموذج Kidaللتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 12، العدد 01، ص65.

[2] بوطبيل عبد القادر، يخلف رفيقة، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة دراسات انسانية واجتماعية، جامعة وهران المجلد 12 ،العدد 16،01يناير2023،ص381.

[3] نصيرة سعيدي، محمد ميلود قاسيمي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 03، العدد 01، جوان 2018، ص ص: 56-57.

والتركات مثلا الاقتراض من الأصدقاء أو من أفراد العائلة مما يعني لجوء مالكيها الى الاقتراض أي التقدم للحصول على قروض من مختلف الصيغ من البنوك.

2-2- المرونة: أي استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الانخفاض الحاصل للحصيلة السوقية بسبب انخفاض الطلب على السلعة المنتجة يكون اكبر منه في المؤسسات والشركات الكبرى وذلك بسبب الاختلاف الكبير في التكاليف الثابتة التي تعمل على التقليل من الكمية المنتجة فسينعكس ذلك على ارتفاع اسعار السلعة في المؤسسات الكبيرة في حين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تكون التكاليف المتغيرة اعلى من واكبر من التكاليف الثابتة، وبالتالي تستطيع هذه المؤسسات بمرونة كبيرة من تعديل تركيبة تكاليفها وبشكل سريع لمواكبة النقص الذي طرأ على الطلب على منتجاتها ناهيك عن الميزة الأخرى لهذه المؤسسات فهي أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية واكتساب الخبرة السريعة وبذلك يمكن اعتبارها مصدر للتراكم الرأسمالي وللمهارات التنظيمية ومخبرا للنشاطات والصناعات الجديدة.

2-3- التجديد: أي أن هناك صلة قوية بين أفكار والابتكار الجديدة المحققة من خلال أيجاد أساليب وأفكار إنتاج جديدة واصيلة تنعكس مباشرة على اذواق وآراء المستهلكين حول المنتج المقدم في الاسواق وبذلك يجدون حوافز بشكل مباشر للعمل

2-4- الإدارة والتسيير: في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس بالضرورة ان يكون المسير ملما بالقواعد العلمية الفنية لإدارة ففي الغالب يكون المسير جاهلا للقواعد البسيطة للتصرف العلمي والعصري ويكون ايضا المسير هو المالك للمؤسسة وهذا ما يخوله اتخاذ القرار الذي يراه مناسباً.

2-5- التكنولوجيا والتقنيات المستعملة: يعتبر نمط التقدم التقني المستخدم في هذه المؤسسات أكثر ملائمة لظروف البلدان النامية فالتقنيات المستخدمة مكثفة للعمل بسيطة التكلفة بالمقارنة مع التقنيات المكثفة لرأس المال.

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك عدة معايير تعتمد في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لكننا نقتصر في عملنا هذا على ثلاثة معايير تعتبر الأهم في عملية التصنيف (المعيار القانوني- المعيار الاقتصادي -معيار طبيعة تنظيم العمل).[1]

[1] سفيان بن عبد العزيز، لخضردولي، سمير بن عبد العزيز، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري(تحديات وآفاق)،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد01، جوان 2019، ص ص: 220-221.

1 -**التصنيف حسب المعيار القانوني** : تقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار كغيرها من المؤسسات الى مؤسسات خاصة، مؤسسات الشركات ومؤسسات عامة.

1 1 -**المؤسسات الخاصة**: المؤسسات للتابعة للقطاع هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للخواص وتتخذ عده اشكال المؤسسات الفردية تنشأ هذه الأخيرة عندما يكون شخص يعتبر صاحب العمل بجمع عوامل الانتاج ويقوم بعمل الادارة والتنظيم وتأخذ أشكالا متباينة من مؤسسات صناعية الى وحدات حرفية، تجارية فنادق ويكون عدد العاملين بها كبيرا وتعتبر المنشأة الفردية من أعلى المشروعات من حيث معدلات المخاطر .

1 2 -**مؤسسات الشركات** : في هذا النوع من المؤسسات يتوزع التسيير ورأس المال على أكثر من شخص وقيامها يتطلب توفر بعض الشروط مثل الحرص بين الشركاء حول موضوع نشاط المؤسسات وقيمة ما يقدمه كل شريك كحصة في رأس المال.

1 3 -**المؤسسات العامة: وهي** تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها لقطع العام ويمكن تقسيمها الى:

1 3 1 -**مؤسسات العمومية التابعة للجماعات المحلية**: تنشأ من قبل الولاية أو البلدية أو معاً وتكون ذات أحجام متوسطة أو صغيرة وتنشط في مجالات: النقل، البناء، الخدمات العامة الخ.

1 3 2 -**المؤسسات مختلطة (عمومية–خاصة)**: تضم الطرفين الدولة والقطاع الخاص من جهة اخرى التصنيف حسب المعيار الاقتصادي.

2 -**التصنيف حسب المعيار الاقتصادي**: تصرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار كما يلي:

2 1 -**مؤسسة فلاحية** : تضم المؤسسات المتخصصة في الزراعة بمختلف فروعها ونشاطاتها مثل تربية المواشي والنشاطات المتعلقة بالأرض والموارد الطبيعية.

2 2 -**المؤسسات الصناعية**: وه ي المؤسسات التي تقوم بإنتاج سلع جديدة انطلاقا من المواد واللوازم المختلفة القابلة للاستهلاك التي تتحصل عليها من الغير أو حتى تستخلصها من الطبيعة.

2 3 -**المؤسسات الخدماتية**: وتشم ل مختلف الأنشطة التي لا توج د في النوعين السابقين مثل المؤسسات الحرفية، النقل بمختلف لا توجد... وغيره ا.

3 -**حسب طبيعة العمل**: من خلال هذا المعيار تصنف المؤسسات الصغيرة ومتوسطة على أساس تنظيم العمل ويمكن أن نميز بين نوعين من ا لمؤسسات:

- مؤسسات مصنعة.
- مؤسسات غير مصنعة.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 -**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يمكن عرض دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلال نقاط التالية تعتبر النواة الاولى التي تمحورت حولها غالبية الصناعات الكبرى سهولة التأسيس وصغر حجم الاستثمار المطلوب مما يجعلها وعاء جيدا لجذب مدخرات صغار المستثمرين[1].

- تساهم في توزيع الدخل وتحقيق تنمية مكانية متوازنة وذلك من خلال انتشارها الجغرافي وبفضل مرونة أسس توطينها ولعدم حاجتها لمتطلبات بنية تحتية معقدة؛
- تعمل على امتصاص البطالة من خلال اعتمادها على تكثيف عنصر العمل تمثل القاعدة الاساسية لنشوء قطاع خاص قوي وقادر على خوض غمار الاستثمار والانتاج وتطوير الحياة الاقتصادية؛
- تعتبر مصدرا للتجديد والتطوير والابتكار وتساهم في خلق كوادر إدارية وفنية بإمكانها قيادة المؤسسات الكبيرة؛
- تساهم بقدر كبير في زيادة الناتج والدخل الوطنيين وبالتالي زيادة رفاهية أفراد المجتمع؛
- تساعد المؤسسات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطاع الغيار الأمر الذي يمكن المؤسسات الكبيرة من التركيز على الانشطة الرئيسية ما يؤدي الى تخفيض كتلة التسويق منتجاتها؛
- تنتج سلع وخدمات لا تستطيع أو تقبل المؤسسات الكبيرة على إنتاجها لاعتبارها اقتصادية.

كما أصبحت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعتبر الركيزة الاساسية لتحقيق الاهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وتوفير فرص العمل تبرز أهمية المؤسسات الصغير والمتوسطة من خلال دورها في الاقتصاد الوطني وبالخصوص في مجال التشغيل حيث تشغل أكثر من منصب شغل في أواخر سنه 2019 ورغم ذلك مازالت تعاني من عده نقائص مما أدى بالحكومة الى اتخاذ عدة اجراءات ورسم مخططات.[2]

2 -دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

2 4 -**تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يوضح الجدول الموالي تطور عدد العمال المشتغلين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة الممتدة 2010-2019.

[1] كروش نورالدين،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة المعيار،جامعة يحي فارس بالمدية، العدد 16،ديسمبر 2016،ص332.

[2] بوشلوش سعاد، قهواجي امينة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2010-2019)، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 05،العدد 01، أفريل 2022، ص 436-447.

الجدول رقم (01-01): تطور عدد العمال المشتغلين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2010-2019.

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة التطور
2010	1.577.030	48.656	1.625.686	-
2011	1.676111	48086	1724197	6.06
2012	1800742	47375	1848117	7.19
2013	1953636	48256	2001992	3.65
2014	21100665	46567	2157232	8.71
2015	2327293	43727	2371020	7.49
2016	2541674	29024	2540698	11.16
2017	2632018	23452	2655470	4.58
2018	2702067	22197	2724264	3.39
2019	2864566	21085	2885651	5.92

المصدر: بشلوش سعاد، قهوجي امينة، مرجع سبق ذكره، ص436.

نلاحظ من خلال جدول ان عدد المشتغلين انتقل من 1.625 مليون موظف سنة 2010 الى حوالي 2.885 مليون موظف سنة 2019 اي بزيادة حوالي 77.50% وهي نسبة مهمة ومعتبرة مع عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنتي 2018 و 2019 بحوالي 5.92 %، علما ان هذه النسبة لا تعبر عن العدد الدقيق للعاملين لأنها لا تأخذ بالاعتبار موظفي المؤسسات العائلية والمستخدمين غير المصرح بهم لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي وغيرها وبلغ عدد المشتغلين في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة 2885651 موظفي 2019 من بينهم فقط 21085 موظفي المؤسسات العمومية وعليه يعد القطاع الخاص في الجزائر الأكثر خلقا لمناصب الشغل وهذا يتوافق مع مجهودات الدولة الجزائرية في دعم القطاع الخاص عبر مختلف الآليات.

2 2 -**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الاجمالي حسب طبيعتها:** يعد القطاع الخاص في الجزائر الأكثر خلقاً للمناصب الشغل وهذا يتوافق مع المجهودات الدولة الجزائرية في دعم هذا القطاع عبر مختلف الاليات والجدول الموالي يبين مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الاجمالي حسب طبيعتها خلال الفترة 2010 -2019.

جدول رقم (02-01): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الاجمالي خلال الفترة 2010-2019

السنوات	التشغيل الاجمالي	المؤسسات الخاصة	%	المؤسسات العمومية	%	مجموع المؤسسات	%
2010	9735000	1577030	16.20	48656	0.5	1625686	**16.70**
2011	9599000	1676111	17.46	48086	0.5	1724197	**17.96**
2012	10170000	1800742	17.71	47375	0.47	1848117	**18.17**
2013	10788000	1953636	18.11	48256	0.45	2001892	**18.55**
2014	10239000	2110665	20.61	46567	0.45	2157232	**21.06**
2015	10594000	2327293	21.97	43727	0.41	2371020	**22.38**
2016	10845000	2511674	23.16	29024	0.27	2540698	**23.42**
2017	10858000	2632018	24.24	23452	0.22	2655470	**24.45**
2018	11011000	2702067	24.54	22197	0.2	2724264	**24.74**
2019	11281000	2864566	25.39	21085	0.19	2885651	**23.57**

المصدر: بشلوش سعاد، قهوجي امينة، مرجع سبق ذكره، ص438.

نلاحظ من خلال الجدول قهوجي مساهمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف وخلق فرص العمل خلال فترة "2010 -2019"في تزايد مستمر طول فترة الدراسة، وهذا مؤشر جيد يعبر عن أهمية الدور الذي تقوم

به في تدعيم الشغل ومحاربة البطالة حيث كانت مساهمتها في سنه 2010 حوالي 16.70% لتنتقل نسبة المساهمة الى 23.57% في سنة2019.

ونلاحظكن القطاع الخاص يلعب دورا ونلاحظكن الشغل مقارنة بالمؤسسات العمومية حيث سجل 16.2% سنة 2010 لتصل نسبتها 25.39%سنه 2019من الطبقة المشغلة، في حين ان نسبة التوظيف في المؤسسات العمومية لم تتجاوز 0.47% من اجمالي عدد المشتغلين خلال الفترة محل الدراسة. و هذا بطبيعة الحال ما يتوافق مع مجهودات الدولة الجزائرية في دعم القطاع الخاص عبر مختلف.

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة: تساه م المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة التي تقيس حجم الانتاج الذي تنتجه وتبيعه كل المؤسسات في مختلف القطاعات والقيمة المضافة على الصعيد الوطني تمثل الناتج الاجمالي الخام (PIB). والجدول الموالي يبين تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني خلال الفترة "2010-2018".

الجدول رقم (03-01): تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني خلال فترة "2010-2018 "

القطاع القانوني	2010		2011		2012		2013		2014	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
عام	827.53	15.02	923.34	15.23	793.38	12.01	893.24	11.70	1187.53	13.9
خاص	4.681.68	84.98	5.137.46	84.77	581.02	87.99	6741.19	88.30	7338.65	86.1
المجموع	5.509	100	6.061	100	6606.40	100	7634.43	100	8526.58	100
القطاع القانوني	2015		2016		2017		2018		2019	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
عام	1313.36	14.22	1414.65	14.23	1291.14	12.775	1362.21	12.51	-	–
خاص	7924.51	85.78	8529.17	85.77	8815.62	87.225	9524.91	87.49	-	–
المجموع	9237.87	100	9943.92	100	10106.8	100	10886.62	100	-	–

المصدر: بشلوش سعاد، قهوجي أمينة، مرجع سبق ذكره439.

عرفت القيمة المضافة خارج المحروقات تطورا هاما بارتفاعها بشكل مستمر خلال فترة 2010-2018 بلغت 10886.62 مليار دينار جزائرية سنه 2018 مقابل 5.509 مليار دينار جزائري سنة 2018 ولقد برزت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج المحروقات خلال تلك الفترة حيث بلغت حصة مساهمته 9524.41 مليار دينار جزائري سنة 2018اي بنسبة 87.49 %من الاجمالي مقابل 12.51% نسبة مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة ويمكن تفسير هذا الارتفاع نتيجة الاليات والتدابير التي اعتمدتها الدولة لمساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة ونتيجة الثقل الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص والتحرر والانفتاح الاقتصادي هو تطبيق مكانيات السوق من جهة اخرى.

2 3 -**تطور القيمة المضافة حسب الطبيعة القانونية للقطاعات الاقتصادية خلال "2017-2018":** م ن خلال الجدول الموالي نحاول معرفة حصة القيمة المضافة م ن القطاعات الاقتصادية وحسب طبيعتها (العام-الخاص).

الجدول (04-01): تطو ر القيمة المضافة حسب الطبيعة القانونية ل لقطاعات الاقتصادية خلال سنتي 2017- 2018

القطاع الاقتصادي		2017		2018	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الفلاحة	خاص	22.0.64	99.23	17654.1	0.73
	عام	17.5	0.77	2409252.8	99.27
	المجموع	2282	100	2426906.9	100
البناء والاشغال العمومية	خاص	1765	83.34	375088.5	16.64
	عام	353	16.66	1879016.4	83.36
	المجموع	2117	100	2254104.9	100
النقل	خاص	1645	83.67	329287.4	15.39

والمواصلات	عام	321	16.33	1810604.9	84.61
	المجموع	1965	100	2139892.3	100
الخدمات المقدمة للمؤسسات	خاص	162	65.50	91862.6	34.88
	عام	85.5	34.50	171509.5	65.12
	المجموع	244	100	263372.1	100
الفندقة والاطعام	خاص	2191	97.76	56767.5	19.43
	عام	50.3	2.24	235396.5	80.57
	المجموع	2242	100	292164	100
الصناعات الغذائية	خاص	357	87.52	55463.6	87.20
	عام	50.9	12.48	377943.6	87.20
	المجموع	408	100	433407.2	100
صناعة الجلود والاحذية	خاص	2.5	88.03	452	14.67
	عام	0.34	11.97	2628.1	84.33
	المجموع	2.84	100	3080.1	100
التجارة والتوزيع	خاص	1996	93.96	139392.2	5.93
	عام	128	6.04	2210206.5	94.07
	المجموع	2124	100	23495598.7	100

المصدر: بشلوش سعاد، قهوجي امينة، مرجع سبق ذكره441.

يشير الجدول الى تزايد القيمة المضافة من حيث الكم في كافه القطاعات تزايد معتبرا في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وهذا ما يبين مساهمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة من خلال اعتماد على تنوع انشطتها ويلاحظ ايضا احتلال قطاع الفلاحة المرتبة الاولى بقيمه تقدر 2426906.9 مليار دينار جزائري سنة 2018 وبذلك فهو يعتبر المساهم الاول في خلق ثروات يليه في المرتبة الثانية قطاع التجارة والتوزيع حيث تمثل القيمة المضافة لهذا القطاع ما قيمته 2349598.7 مليار دينار جزائري ويحتل القطاع البناء والاشغال العمومية المرتبة الثالثة تمثل القيمة المضافة لهذا القطاع ما قيمته 2254104.9 مليار دينار جزائري اما باقي قطاعات فمساهمتها متوسطة الى قليلة نسبيا تمثل على ترتيب في قطاعات الصناعات الغذائية ,الفندقة والاطعام ,الخدمات المقدمة للمؤسسات وصناعه الجلود والاحذية.

2 4 -**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات:** تبقى نسبه الصادرات خارج المحروقات ضئيلة وهمشيه مقارنه بنسبه المحروقات حيث بلغت 6.87% سنة 2018 من القيمة الاجمالية للصادرات بقيمه 2.83 مليار دولار امريكي سنه 2018 وعرفت هذه الصادرات زيادة ملحوظة بحوالي 46.63% مقارنة مع سنه 2017.

وتتكون اهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات اساسا من منتوجات نصف مصنعة والتي تمثل نسبه 5.45% من القيمة الاجمالية للصادرات قيمه 2. 24 مليار دولار امريكي ثم مجموعة سلع غذائية بنسبة 0.91% اي بقيمه تقدر ب 373 مليار دولار امريكي تتبع بمجموعة سلع التجهيزات الصناعية بنسبة 0.22% اي بقيمة تقدر ب 90 مليون دولار امريكي واخيرا المنتوجات الخام ومنتوجات الاستهلاك الغير غذائية متتاليتين على الترتيب 0.22% و0.08%

الجدول رقم (05-02): أهم منتوجات الاساسية مصدرة خارج قطاع المحروقات خلال سنتين 2017-2018

المنتوجات الاساسية	2017		2018		التطور %
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
الاسمدة المعدنية او النيتروجين الكيميائي	327.04	16.95	917.47	32.42	180.54
الزيوت وغيرها من المنتجات الناتجة من تقطير الزفت	561.24	29.08	613.63	21.68	9.33
الامونيا اللامائي	341.95	17.72	446.75	15.79	30.65
سكر الشمندر	225.46	68.11	233.03	8.23	3.36
التمور	52.37	2.71	64.19	2.27	22.57
فوسفات الكالسيوم	55.13	2.86	50.95	1.80	7.58-
الهيدروجين والغازات النادرة	27.46	1.42	37.80	1.34	37.65
نظارات البلاستيكية والورقية	25.42	1.32	33.06	1.17	30.06
الغسالات	33.78	1.75	27.12	0.96	19.72-
الاسمنت	0.63	0.03	24.93	0.88	-
المجموع الجزئي	1650	85.52	2449	86.53	48.38
المجموع	1930	100	2830	100	46.63

المصدر: بشلوش سعاد، قهوجي امينة، مرجع سبق ذكره، ص444.

نلاحظ من خلال جدول ان نسبة الصادرات خارج المحروقات ارتفعت بشكل ملحوظ من 1930 مليون دولار امريكي سنة 2017 الى 2830 مليون دولار امريكي سنة 2018 حيث احتلت الاسمدة المعدنية

او نيتروجين الكيميائي المرتبة الاولى من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات اين بلغت 917.47 مليون دولار امريكي سنة 2018 مقابل 327.04 مليون دولار امريكي سنة 2017 بنسبة تطور تقدر بي % % 180.54 مما يفسر اهمية هذا النوع من المنتجات تليها في المرتبة الثانية الزيوت وغيرها من المنتجات الناتجة من تقطير الزفت بنسبه % 21.68 من الاجمالي والمرتبة الثالثة كانت لصالح نسبة الصادرات بنسبة 15.79% من الاجمالي اما المرتبة الرابعة فكانت لصالح سكر الشمندر بنسبه 8.23% وهذا سنة 2018 اما باقي المنتوجات فكانت بنسب ضئيلة فمثلا نجد ان التمور شكلت نسبه 2.27% وهي نسبة ضئيلة جدا اذا قورنت بحجم الصحراء والواحات الجزائرية الملاحظ من الاحصائيات انا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصادرات خارج المحروقات تبقى محتشمة بسبب قلة الخبرة في مجال التصدير ونتيجة عدم قدرتها على المنافسة العالمية و اكتفائها فقط بتواجدها في الاسواق المحلية ويمكن تبديل اهم منتجات الاساسية المصدرة خارج المحروقات خلال سنه 2018.

عالجت هذه الدراسة مديدو ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال فترة 2010 – 2019، ولقد توصلنا الى النتائج التالية:[1]

-تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل متزايد خلال فتره 2010 2019 وهذا يرجع الى الاهتمام الذي حضي بهذا القطاع في السنوات الاخيرة من خلال توجيهه الى مجالات الاكثر حيوية وتدعيمه باليات ومكانيات فعالة بهدف تطويره وتنميته.

-ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص شهد ارتفاع مستمرا والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة سجل انخفاض مستمرا بداية من سنه 2014 ليبلغ 243 مؤسسة نهاية سنة 2019 وهذا يعود لعملية الخوصصة التي تشهد هذا المجال وكذا تعثر بعض المؤسسات نتيجة لبعض العراقيل التي تواجهها.

-تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف وخلق فرص العمل حيث قدرت نسب مساهمتها في التشغيل الاجمالي حوالي% 25.39 من الطبقة الشغيلة في سنة 2019.

-عرفت القيمة المضافة خارج المحروقات تطورا هاما خلال فترة 2010 -2018 حيث بلغت 10886.62 مليار دينار جزائري سنة 2018 وبرزت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج المحروقات بنسبة 87.49% من الاجمالي مقابل نسبة% 12.51 مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة.

-تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة من خلال الاعتماد على تنوع انشطتها ويعد قطاع الفلاحة يعتبر المساهم الاول في خلق الثروات يليه قطاع التجارة والتوزيع، قطاع البناء والاشغال العمومية

[1] بوشلوش سعاد، قهواجي امينة، مرجع سبق ذكره، صفحة445

وقطاع النقل والمواصلات على الترتيب اما الباقي القطاعات فمساهمتها متوسطة على قليلة نسبيا وتتمثل على ترتيب في قطاعات الصناعات الغذائية، الفندقة والاطعام، الخدمات المقدمة للمؤسسات وصناعة الجلود والاحذية.

-تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات الا ان مساهمتها تبقى هامشية مقارنة بالصادرات الإجمالية.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها نقدم بعض المقترحات التي تساهم في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر على النحو التالي:

-ضرورة خلق نوع من التكامل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إسناد بعض او كل احتياجاتها من مكونات التصنيع الى المؤسسات الصغيرة؛

-وضع اليات جديدة لتمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تغطي مشكل التمويل الذي تعاني منه معظم المؤسسات؛

-ادخال تعديلات على التشريعات والقوانين التي من شأنها ان تأخذ بيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجعها على النمو والتطور؛

-حماية منتوجات المحلية من المنافسة غير المتكافئة والمتأتية من الاقتصاد الغير الرسمي؛

-المساهمة في ايجاد قنوات توزيع منتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الصادرات بالاشتراك مع المعارض المحلية والدولية التشجيع على دمج القطاع الغير الرسمي في القطاع الرسمي من خلال تقديم حوافز ومزايا وتقديم الدعم الفني والإداري والمالي اللازم.

المبحث الثاني :إشكالية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظر الى التمويل كواحد من أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما أثبتته دراسة حديثة قام بها كل من (Aghion, fallu et Scarpetta) سنة 2007 التي أخذت عينة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 16 دولة صناعية وناشئة انتهت الى نتيجة مفادها ان نمو المؤسسات مرهون بتجاوزها لصعوبة التمويل وذلك لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بخصائص تجعلها غير قادرة على الاستفادة من جميع أساليب التمويل المتاحة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على المدخرات الفردية لأصحابها والتي عادة ما تكون غير كافية خاصة في البلدان النامية نتيجة لضعف المداخيل فيها ولهذا تضطر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى اللجوء الى التمويل الخارجي او الائتمان وهنا تصطدم بصعوبة الحصول على الاموال التي تحتاجها لممارسة نشاطها.

المطلب الاول: الاحتياجات التمويلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات التي تحد من استمراريه وتقلل من فعاليته ومن أبرز هذه المشاكل نجد مشكلة الحصول على مصادر التمويل المختلفة فلا يعتبر التمويل توفير مبالغ النقدية اللازمة لإنشاء وتطوير مؤسسات فقط بل ترتكز النظرة الحديثة للوظيفة المالية على المفاضلة بين بدائل التمويل المختلفة التعرف على خصائصها وتكاليف الحصول عليها من اجل اختيار مصدر الذي يلائم وضعيه المؤسسة من حيث التكلفة والمخاطر.[1]

1 -**مفهوم التمويل في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : نقصد بالتمويل تدبير الاموال اللازمة بالنشاط الاقتصادي وتعتمد المشروعات في الاساس على مواردها الذاتية لتمويل انشطتها فاذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات الى غيرها ممن يملكون فائضا من الاموال لسد هذا العجز ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل الى انه تقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي الى فئات العجز المالي وقد يكون هذا النقل للقدرة التمويلية بين مشروع واخر وقد يتدخل بينهما وسيطا ماليا كمؤسسات التمويل.

[1] عابدي لامية، مسعود امير، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة بمجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد،المجلد07،العدد01،سنة2022،ص291.

2 -**تقدير الاحتياجات المالية لمؤسسات وفق مراحل حياتها** : ان تمويل المؤسسة نشاط ضروري لمختلف مراحل تطورها سواء عند انشائها او لاجل استمرارها وبقائها لان حياة المؤسسة مرتبطة بدور الحياة (انطلاق – الازدهار – النضج، الانحدار)، ولذلك عليها تقدير الاحتياجات التمويلية في كل مرحلة .تحتاج للمؤسسات الاقتصادية لعدة انواع من التمويلات وتختلف باختلاف احتياجاتها المالية، هذه الاحتياجات التي تكون عادة مرتبطة بمرحلة التي تمر بها المؤسسة، بدءا من انشائها، فانطلاقها فنموه ا الى نضجها .ان الاحتياجات عبارة عن تلك الاموال اللازمة للتشغيل او لمواجهه الطوارئ او لتمويل التوسعات او الحصول على استثمارات جديدة ولذلك على المؤسسة تقدير الاحتياجات التمويلية حسب طبيعة المرحلة كمائلي:[1]

2 1 -**الاحتياجات المالية في مرحلة الإنشاء او (التأسيس)**: تبدأ هذه المرحلة منذ استقرار فكرة المشروع في ذهن صاحبها الى غاية تجسيدها على ارض الواقع ويكون المشروع قد اخذ صورته القانونية كإجراءات التسجيل والمقر والعلامات التجارية استصدار حقوق التأليف للبرامج. ويمكن ان نميز بين نوعين من الاحتياجات المالية:[2]

2 1 1 -**رأس المال الأولي (التأسيسي)**: هي مرحله سابقة لانطلاق المشروع وعادة ما تكون هناك صعوبة في الحصول على الاموال في المصادر الخارجية لذلك يتخوف الممولون (المستثمرون، البنوك ... .) من تمويل المشروع في هذه المرحلة لأنه يعتبر الأكثر مخاطرة كون المشروع في بدايته وغالبا ما يكون صاحب مشروع هو الممول الرئيسي له واللجوء الى اصدقائه واقاربه او كاث يعرف ب FFF وهم العائلة والاقارب والاصدقاء.

2 1 2 -**رأس المال الانطلاق**: هو التمويل المتعلق بالسنوات الاولى من حياة المؤسسة حيث تكون المؤسسة قد انهت تصميم وتطوير منتج معني ولكن لن تكون بحاجه الى الاموال لانطلاق في تصنيعه وبيعيه وكذلك تتطلب هذه المرحلة توفر الاموال لمواجهه جزء من المصاريف الاولية مثل المصاريف الاعدادية لحيازة المعدات وكذا مصاريف التشغيل. وفي هذه المرحلة لا يمكن الاعتماد على الاموال الخاصة فقط بل تضطر المؤسسة الى اللجوء الى مصادر تمويل خارجية قد تكون قروض بنكية او مصادر اخرى ان توفرت وهنا تمكن حساسية هذه المرحلة خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة هي أصعب المراحل بالنسبة لهذه المؤسسات والتي تتطلب ايجاد أليات تمويلية جديدة من اجل التغلب على ظاهرة موتها وفشلها.

2 1 3 -**الاحتياجات المالية في مرحلة النمو**: هي مرحلة التي تصلها المؤسسة بعد السنوات من الوجود وبعد مرحلة الانشاء والانطلاق وتحتاج الى ما يسمى برأس مال النمو للتدعيم وتعزيز سياستها التجارية، الرفع من مستوى انتاجها، بعث منتجات جديدة والبحث عن اسواق جديدة.

[1]- بوروبة كاتية، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل تطوير الاليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، جامعة فرحات عباس سطيف1،الجزائر،سنة2019،ص48الى49

[2]مرجع نفسه، ص48الى49

في هذه المرحلة تحتاج المؤسسة الى تمويل قصير الاجل من اجل تربية احتياجاتها رأس المال العامل وتمويل طويل الاجل لتمويل إنتاج منتجات جديدة او تطوير المنتجات الحالية وهذا لمواجهه المنافسة ، ويكون التمويل إما رأس مال خاص او شركات رأس المال الاستثماري.

2 1 4 -الاحتياجات المالية في مرحلة التوسع: إن المؤسسات التي تصل الى هذه المرحلة تكون بحاجة الى توسعات جديدة في القدرات الانتاجية او في شبكتها التسويقية تحتاج المؤسسة في هذه المرحلة الى موارد مالية طويلة الاجل لتوسيع قدراتها الانتاجية والتسويقية تكون المؤسسات المدرجة في البورصة قادرة على إصدار أسهم او سندات قابلة للتحويل لتمويل هذا التوسع أما المؤسسات غير المدرجة فعليها إيجاد وسائل تمويل أخرى قد تكون مؤسسات بنكية ومالية، شركات رأس المال الاستثماري ، هذه المرحلة يمكن إيجاد بدائل تمويلية أخرى للمؤسسات الغير مدرجة في البورصة كإنشاء بورصة لهذه المؤسسات.

2 1 5 -**الاحتياجات المالية في مرحلة النضج** : بعد مرحلة التوسع تكون المؤسسة قد ضمنت حصة سوقية معتبرة وتكون قد بلغت مستويات مردودية مرتفعة وبذلك تصل الى مرحلة تتسم بالنضج من حيث استقرار ونمو المبيعات والارباح وكذلك استقرار ونمو تدفقات النقدية. عندما تصل المؤسسة الى هذه المرحلة تصبح بحاجة الى تمويل قصير الاجل بهدف الحفاظ على مستوى مبيعاتها وعليه تنخفض احتياجاتها التمويلية.[1]

2 1 6 -**الاحتياجات المالية في مرحلة الانحدار:** تصبح المؤسسة هنا تعاني من انخفاض في معدل المبيعات السنوية وتضعف قدرتها التنافسية فتزداد احتياجاتها التمويلية لإعادة تأهيلها وهنا يبرز دور هيئات دعم ومرافقة هذه المؤسسات في توفير برامج تمويلية وفنية لإعادة تأهيلها.

المطلب الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر البحث عن مصادر التمويل المناسبة من المواضيع التي تواجه ملك المؤسسات نتيجة لصغر حجمها ونشاطها وكذا ارتفاع معدلات الخطر بها بحيث تحصل المؤسسات الصغير والمتوسطة على الموارد المالية بعدة طرق نذكرها فجمايلي:[2]

[1] سيف الاسلام النوي بلعابد، اشكالية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة،المجلد4،العدد1،سنة2019،ص40.

[2] سميحة بن قاوقاو، دحمان عبد الفتاح، دور حاضنات الاعمال التكنولوجية في تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة المستر ميدان علوم اقتصادية،تخصص مالية واقتصاد دولي جامعة احمد دراية- ادرار،2015-2016،ص ص:15-16.

1 -**التمويل الذاتي** : يعني ذلك أن صاحب المشروع يعتمد في تمويله لمشروعه على أمواله الذاتية ومدخراته الشخصية، حيث يعتبر كمعيار تستند عليه الأطراف الخارجية عند التعامل المالي مع المؤسسة.

2 -**مصادر غير رسمية** : وتتمثل في القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء، وكلاء المبيعات، مدينو الرهونات.

3 -**مصادر رسمية**: ويتم ذلك من خلال المؤسسات المصرفية والمالية الرسمية وتتمثل في الاتجاهات التالية:

3 1 -**الهيئات والمؤسسات المتخصصة**: حيث تمنح هذه الأخيرة قروض ليس مصدرها البنك واج إنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تكون حكومية أو غير حكومية، ويكون هدفها التنمية الاقتصادية، والمصلحة العامة لا الربحية.

3 2 -**البنوك التجارية (التمويل المصرفي)**: حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد حاجاتها التمويلية وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى، وغالباً القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالاً لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآنية.

3 3 -**التمويل التجاري**: يعتبر تمويل تلقائي أو طبيعي لأنه ينتج عن العمليات التجارية العادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3 4 -**التمويل عن طريق رأس المال المخاطر**: ويعرف رأس مال المخاطر على أنه التغير الهيكلي في الإدارة المالية للمؤسسات الفردية أو العائلية، من خلال عميل له صفة شريك في المؤسسة يمول ويوجه قرارات استراتيجية للمشروع، ويهدف في المقابل إلى تحقيق مردودية على المدى الطويل.[1]

3 5 -**التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة)**: ويكون إما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة ويعتبر هذا من قبيل المشاركة في رأس المال، أو عن طريق إصدار السندات فهو تمويل بالمديونية طويل الأجل.

3 6 -**التمويل الإسلامي**: بعد نظام التمويل في البنوك الإسلامية نظاماً مستقراً ومرناً، لأنه يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل، وهناك عدة أساليب وصيغ تمويلية تندرج تحت التمويل الإسلامي نذكر منها :

- ✓ **التمويل بالاستئجار أو التأجير التمويلي**: ويتم عن طريق عقد بين المؤجر والمستأجر لتأجير أصل منقول أو عقار خلال مدة معينة، مقابل التزام المستأجر بدفع أقساط وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيار بين ثلاث بدائل:

[1] سميحة بن قاوقاو ،دحمان عبد الفتاح،مرجع سبق ذكره،ص16.

-شراء الأصل المنقول أو العقار المؤجر مع تسديد الأقساط سابقاً ويكون السعر محدد في بداية العقد؛

- تجديد عقد الإيجار؛

-إرجاع الأصل المنقول أو العقار المؤجر إلى الشركة المؤجرة؛

-ويعتبر هذا النوع من التمويل مثالي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج في بداية نشاطها إلى شراء أصول ثابتة مع عدم توفر ثمنها لدى صاحب المؤسسة عادة.

✓ **التمويل بصيغة المرابحة:** وهنا يقوم أحد البنوك بشراء سلعة معينة لحساب عميل ما وفقا للمواصفات المطلوبة مقابل ربح معين أو أجر، حيث يمكن للبنك الإسلامي أن يستفيد من هذه الصيغة في تلبية حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأن تسديد ثمن السلعة هامش ربح المصرف يكون غالباً بالتقسيط، تلك الاحتياجات تختلف حسب القطاعات المختلفة منها على سبيل المثال:

-القطاع التجاري: عن طريق شراء البضائع سواء من داخل الوطن أو خارجه.

-قطاع المهن الحرة: عن طريق شراء الأجهزة الطبية للأطباء، تجهيز مكاتب المحامين.

المطلب الثالث: الحلول والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشاكل التي تعيق نشاطها الاقتصادي وتحد من إمكانية استمرارها، وترجع هذه المشاكل والصعوبات إلى اعتبارات بعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحجم الأمثل الذي يحقق وفرات داخلية وخارجية، وعلى نحو يدفع ويزيد من قدراتها التنافسية [1] والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: فيما يلي عرض لأهم التحديات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

1 -التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[2]

1 1 -**تحديات متعلقة اليد العاملة:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحدي توظيف اليد العاملة غير المتوفرة وهذا التحد يشمل القطاعين الخاص والعام وتشكل أنشطة المناجم، الكيمياء والبلاستيك مجالات التوظيف الأصعب بالإضافة إلى لعدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات.

1 2 -**تحديات تمويلية:** غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر هو ما جعل منظومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل وفقا للنماذج التسيير التقليدي وبموارد ضئيلة.

[1] ايت عكاش سمير،قروميحميد،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات،مجلة معارف،العدد8،جوان 2018،ص225.

[2] علمي حسيبة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين حقيقة الواقع القانوني وافاق اقتصادية واعدة، المجلة الجزائرية للابحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 5،العدد 1،جوان 2022، ص ص: 112-113.

1 3 -**تحديات تموينية:** إن التموين بالموارد الأولية والمنتجات نصف مصنعة خاصة المستوردة منها يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة.

1 4 -**تحديات تجارية:** إن انعدام الخبرة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحول دون توقعها في الأسواق الأجنبية علاوة على سفا تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم تصدير مخصصة لذلك.

1 5 -**تحديات جبائية:** النظام الجبائي يتسم بكثير من التعقيدات وعدم استقرار والتدابير الاستثنائية مما يخلق حالة من عدم الشفافية وبطأ عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام آلي.

1 6 -**صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة:** ومن ثم إنجاز المشاريع الاستثمارية وتنميتها بسبب طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار والرفض دون مبرر في كثير من الحالات لعدد من الطلبات، ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملائمتها.

1 7 -**تحديات تنافسية:** ان عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير العالمية من حيث الجودة جعل نتائج المنافسة محسومة للطرف القوي مما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مؤهلة للمنافسة وإيجاد مكان لها في الأسواق الدولية في حال توجهها.

1 8 -**صعوبة الإجراءات الإداريةِ والتنفيذية** :الإدارة في الجزائر لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية اذ يغلب عليها الروتين مما يجعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء كبير لدرجة ان الكثير من منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصة اقتصادية.

1 9 -**عديدة غياب نظام المعلومات:** إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات واليات التسيير تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هشة وغير قادرة على المنافسة خاصة مما لا يساعد على تنميتها وتطويرها[1].

[1] علمي حسيبة ،مرجع سبق ذكره ،ص113

2-الحلول المقترحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل في:[1]

- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة وكذا التكنولوجيات الحديثة؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة.
- تشجيع الجمعيات المهنية وبورصات المناولة والتجمعات؛
- تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والقانوني والاقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار؛
- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] إسماعيل صاري، عبدالقادر هواري، تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الصدمات الخارجية واهمية تنويع التنمية الاقتصادية، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 4، أكتوبر 2022، ص ص: 415-416.

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دورها الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية بحيث كان لها دور فعال سواء كان اقتصادي او اجتماعي في الاعتراف بأهمية هذه المؤسسات حيث أصبحت تحظى بمكانة كبيرة في تطهير اقتصاد الدول بعدما كانت مهمشة بسبب عدم الاعتراف بها.

المطلب الاول: الاهميةِ الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

1 -**متنوع الانتاج وتقديم السلع والخدمات الخاصة: تلعب** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في تنويع وتوزيع الانتاج على مختلف فروع النشاط الاقتصادي ذلك من خلال مرونته وقدرته على التكيف والتغير مع ظروف السوق حيث ان تفكك المؤسسات الكبيرة من شأنه ان يساهم في إنشاء العديد من الوحدات (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) التي تقوم بإنتاج تشكيلة واسعة من السلع والخدمات تلبيه للطلبات والمتوسطة خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية. كما ان هناك طلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبيها المؤسسات الكبيرة لاعتمادها على الانشطة التي تحقق وفرات الانتاج الكبير بخلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستطيع تلبية جميع احتياجات المستهلك وبأحجام مختلفة.

2 -**ترقية ودعم الصادرات وتقليص الواردات** :تعمل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الزيادة في انتاج السلع والخدمات وذلك بغية زيادة حجم صادراتها او سلع تحل محل السلع المستوردة فأغلب البلدان النامية يتميز ميزانها التجاري بالعجز المستمر ولعدة سنوات وبالتالي لابد لهذه الدول من انتاج السلع حتى تصبح قادرة على المنافسة

[1] رابح خوني،سليمةها لم،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، "مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال جامعة بسكرة،العدد01،سنة2019،ص20-ص21

مع الدول الاخرى ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تساهم في التخفيف من حدة هذا العجز فالمؤسسات التي يعمل بها من 1 الى 10 عمال لها القدرة على تلبية احتياجات السوق من المنتجات التقليدية التي تكون اكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي اما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها اكثر من 10 عمال فهي تساهم في زيادة حجم الصادرات عن طريق انتاج السلع والمنتجات النهائية بشكل مباشر او عن طريق امداد المؤسسات الكبيرة باحتياجاتها من المواد المصنعة والنصف مصنعة التي تستخدمها كمداخلات في العملية الانتاجية بأسعار تنافسية في الاسواق الخارجية.

3 -**المقاولة من الباطن**: هي عبارة عن نوع من التعاون والترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبيرة ومؤسسات مقاولة تتميز بحجمها الصغير والمتوسط والذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف وبالتالي فهي تعتبر وسيلة الدعم لهذه الاخيرة.

4 - **الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار** :تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعبئة رؤوس الاموال من الافراد والجمعيات والهيئات الغير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي الامر الذي يعني استقطاب موارد مالية ستوجه الى الاستهلاك الفردي غير المنتج وبذلك تعد المؤسسات قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة من صغار المدخرين الذين هم على استعداد لاستثمار اموالهم في هذه المؤسسات بالإضافة الى كون طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال يكون محدود ومن ثم فمدخرات الافراد القليلة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدلا من تركها عاطلة وعرضة للأنفاق.

5 -**القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية: تتميز** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستطاعتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة من تضخم أو إنكماش فعند زيادة الطلب على السلع فإنها تعمل على زيادة حجم إنتاجها والعكس في حالة الركود الاقتصادي وهذا ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة.

6 -**ترقية روح المبادرة: تعمل** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنمية روح المبادرة والابداع لدى العديد من الافراد وهذا ما تؤكد كل الدراسات والبحوث الاقتصادية المهتمة بالتنمية الصناعية فهذه المؤسسات تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين الذين يشكلون العنصر الاساسي للمجتمع الديمقراطي الذي يحرك الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المصنعة.

7 -**دعم الناتج المحلي: تعتبر** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اداة ذات فعالية في توسيع القاعدة الانتاجية من خلال قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية بصفة أولية الامر الذي يؤدي بها الى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي كما انها تعمل على إنتاج بدائل الواردات من السلع لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية.

8 -**المنافسة:** تتنافس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما بينها كذلك مع المؤسسات الكبيرة الحجم في العديد من المجالات فالمنافسة تعتبر العامل الاساسي لضمان استمرارية حركة الإقتصاد وتشجيع الابداع والافكار الجديدة والخبرات.

المطلب الثاني: الاهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

1 -**خدمة المجتمع:** تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وامكانياته وزيادة قدرته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشته وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية.

2 -**تكوين علاقة وثيقة مع المستهلكين:** في المجتمع وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات.

3 -**التخفيف من المشكلات الاجتماعية وتقوية العلاقات الاجتماعية:** ويتم ذلك من خلال ما توفر هذه المؤسسات من مناصب الشغل التي تؤمن لأصحابها الاستقرار النفسي والمادي وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة الى الفئات الاجتماعية الاكثر حرمانا وفقرا.

4 -**زيادة احساس الافراد بالحرية والاستقلال:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعظيم احساس الأفراد بالحرية والاستقلالية وذلك عن طريق الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط والإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال ادارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها.

5 -**اشباع رغبات وحاجات الافراد والمساهمة في التوزيع العادل للدخول:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد في المجتمع لإشباع حاجتهم رغباتهم حيث تتميز بمرونة كبيرة على صعيد الإنتاج الى تلبية الاحتياجات المتباينة لشرائح المجتمع المختلفة وهذا ما لا يوجد في المشاريع الكبرى التي تعتمد على الإنتاج الثابت النمط والكبير، كما تميل هذه المؤسسات الى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة من المؤسسات الكبيرة.

[1] د.محمد لمين علون،ط.د.حليمة بن عطية ،د.بنباية ريمة ،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر،"مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة"،المجلد03،العدد03،جويلية2020،ص73-ص74

خلاصة الفصل:

تستأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام خاص من قبل جميع الدول سواء في الدول المتقدمة أو النامية إدراكا منها للدور الذي تلعبه في التنمية، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بخصوصيات تجعلها متميزة عن باقي المؤسسات الاقتصادية الكبرى كونها لها مميزات كصغر حجمها وتشجيع قيامها وسهولة التأقلم في الاقتصاد وفي نفس الوقت تعاني من مشاكل عديدة أبرزها مشكل التمويل لذلك فمعظم الدول تسعى جاهدة لإزالة العقبات التي تعيق نموها وتساهم في تطورها بالشكل المفروض بتوجه استراتيجي تجعلها تضمن مكانتها وتنتهج هي الأخرى استراتيجيات مخططة ومدروسة. بالنسبة للجزائر لم يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بارزة بعد الاستقلال في ظل التوجه الاشتراكي من أجل لعب دور ملحوظ في إطار مساعي التنمية المنادى لها منذ الاستقلال، فحاليا تحظى باهتمام كبير في إطار الاهتمام بالسياسة التنموية للجزائر والبرامج التنموية المعلنة عنها لما لها دور فعال في الاقتصاد الوطني وتشغيل فئة الشباب واعدادهم لحمل مشعل التنوع الاقتصادي والخدماتي المتنوع للمؤسسات الصغيرة.

الفصل الثاني:

دور حاضنات الأعمال

كآلية لدعم المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

ظهرت حاضنات الأعمال كوسيلة للتنمية الاقتصادية في أوائل ومنتصف الثمانينيات، بدءًا من الولايات المتحدة وأوروبا، ثم انتشرت في جميع أنحاء العالم، كان مفهوم الحاضنة موجودًا منذ عام 1959 على الأقل، عندما تم افتتاح مركز باتافيا الصناعي في باتافيا، نيويورك، ما بدأ حيث واجهت العائلة المالكة للشركة مستويات عالية من الديون، مما دفعهم إلى اللجوء إلى فكرة تأجير الآلات الصناعية وتدريب المصنّعين على موقع الشركة، نمت الفكرة لتشمل تأجير مباني الشركة، وكذلك تأجير المكاتب والمرافق للأفراد الراغبين في إقامة مشاريع صناعية، مع تقديم الاستشارات الإدارية والفنية.

وتعود اقامة حاضنة الاعمال في الاساس لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات الفشل وانهيار المؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة الجديدة في المراحل الاولى من أنشائها، وقد اثبتت تجارب الحاضنات في الدول المتقدمة بما لا يدع مجالا للشك كفاءة ونجاح الحاضنات في زيادة معدلات نجاح هذه المؤسسات بشكل كبير، حي ث ازداد عدد الحاضنات في العالم خلال العشرية الاخيرة وتضاعف بعشر مرات ليبلغ أكثر من 4000 حاضنة على مستوى العالم.

ومن اجل معرفة دور حاضنة الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية

- المبحث الأول: ماهية حاضنة الاعمال.
- المبحث الثاني: دور حاضنة الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المبحث الثالث: تجارب دولية ناجحة في اقامة حاضنة الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال.

تعد حاضنات الأعمال ملذات آمنة للشركات الناشئة، لما تقدمه من خدمات متنوعة تخدم كافة المجالات والاحتياجات، إذ تعمل على زيادة فرص بقاء الشركات الناشئة وتدعم عملية ريادة الأعمال، وسنتحدث في هذا المبحث عن نشأتها وتطورها وأهميتها ومفهومها.

المطلب الأول: نشأة وتطور حاضنات الأعمال

نشأت حاضنات الأعمال في عام 1959 في باتفيا batavia بنيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن فكرة حاضنات الأعمال تبلورت وتطورت في ثمانينات القرن الماضي مع العودة إلى الاهتمام بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وبضرورة تنمية روح الريادة والمبادرة والترويج لها، ولهذا فإن الهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو الترويج لروح الريادة ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق وتلازمت فكرة الحاضنات مع فكرة مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم وكذلك مساعدة الباحثين على الانتقال بنتائج بحوثهم من مرحلة الإبداع المخبري إلى مرحلة الترويج التجاري، وهذا هو الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال التكنولوجية، وتعطي هذه الأخيرة في الدول النامية دورا إضافيا وهو المساهمة في توطين التكنولوجيا المستوردة، وزيادة المدخلات التكنولوجية المحلية، ولكن هذا يكون على نطاق محدود يقتصر على الحاضنة ومحيطها [1].

وتشير الإحصائيات الصادرة عن الجمعية الوطنية لحاضنة الأعمال NBIA، يتراوح عدد حاضنات الأعمال على مستوى العالم من 2000 إلى 3000 حاضنة الآن، منها على الأقل 800 حاضنة بأمريكا الشمالية أكثر من نصفها تم إنشاؤها عام 1992، في الولايات المتحدة وقد ساعدت هذه الحاضنات في دخول 20000 شركة ناجحة للسوق[2].

[1] محمد صالح الحناوي وآخرون، حاضنات الأعمال، الدار الجامعية،الإسكندرية،2001، ص26.
[2] عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد وآخرون، حاضنات الأعمال، فرص جديدة للإستثمار وآليات لدعم المنشآت الصغيرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر،2001، ص 12

أما على المستوى العربي فإن مصر تعد أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجيا تابعة لوزارة الصناعة وذلك في عام1998. [1]

ومنذ بداية أعوام الثمانينات حيث البداية الفعلية لإقامة الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتوقف منظومة الحاضنات عن التطور حتى أصبحت اليوم تمثل صناعة قائمة بذاتها يطلق البعض عليها "صناعة الحاضنات" وإذا نظرنا إلى تطور الحاضنات كصناعة في العالم نذكر أن هناك حالياً حوالي (3500) حاضنة أعمال في مختلف دول العالم منها حوالي 1000 حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتمتلك الصين 465 حاضنة وكل من كوريا الجنوبية والبرازيل حوالي 200 حاضنة لكل منها بينما تمتلك الدول العربية عدد من الحاضنات نذكر منها مصر عشرة، والبحرين واحدة، المغرب إثنتان، تونس واحدة.[2]

تمر الحاضنة خلال مرحلة حياتها بعدة مراحل وهذا ما سوف يتم التعرف عليه في هذا المطلب مع التطرق إلى سبل تمويلها.

تشير مراحل تطور حاضنات الأعمال فقد تمثلت في ثلاثة أجيال الجيل الأول: اهتم بالبنية التحتية للحاضنة المتعلقة بمساحة المكتب والخدمات المشتركة وقاعة الاجتماعات، أما الجيل الثاني: اهتم بالتركيز على الابتكار وتوظيف التكنولوجيا الذي أصبح سببًا رئيسا في نمو الاقتصاد بالإضافة إلى تقديم المساندة والتدريب ودعم المبادرات وتطوير المهارات الذاتية، أما الجيل الثالث: فقد اهتم بالتركيز على خدمات شبكات الأعمال من خلال فتح منافذ الدخول شبكات الأعمال وإكساب المشروعات الصغيرة قدرات تكنولوجية، بالإضافة إلى تمويل المشروعات الصغيرة .[3]

تطور حاضنات الأعمال قد مرت بعدة مراحل ففي السبعينيات شهد الجيل الأول من حاضنات الأعمال ممارسات محدودة لحاضنات الأعمال تركزت في مناطق التجمعات الصناعية وإدارة مناطق تجمعات الأعمال والوكالات الخاصة بالشركات، أما في الثمانينيات شهد الجيل الثاني ظهور حاضنات متعددة العمليات مارستها في الحدائق العملية ومراكز تجمع الأعمال، أما في أواسط التسعينيات فقد شهدت ولادة الحاضنات المتخصصة مثل

[1]Shala by, N. M, 2007. "Enhancing Incubator Performance Towards Sustainability", Economic Focus issue 2, vol. 2, pp. 48-53

[2]المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الأعمال المفتوحة وحاضنات الأعمال النوعية بينما شهدت أواخر التسعينيات والألفية الثالثة توسع في ممارسة الحاضنات المفتوحة عبر حاضنة الإنترنت وحاضنات الاقتصاديات الحديثة[1].

المطلب الثاني: تعاريف حاضنات الأعمال وأنواعها.

1 - **تعاريف حاضنات الحاضنات** المفتوحة أنه لا يوجد تعريف محدد يشمل كافة أنواع الحاضنات، بحيث لا يوجد حاضنة أعمال قياسية بمواصفات محددة يمكن الاقتداء بها، إلا أن هناك عدة تعاريف جاءت لتوضيح مفهوم الحاضنات استطاعة دراسات الباحثين والمختصين في هذا المجال أنت تعطي جملة من التعاريف المتناولة لحاضنات الأعمال نذكر منها ما يلي:

✓ الحاضنة "هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل، من مكان مجهز ومناسب، به كل الإمكانيات المطلوبة لبدأ المشروع، وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشاريع الملتحقة بها والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها[2].

الحاضنات عبارة عن مؤسسات تعمل على تأجير مساحة للأعمال الجديدة أو للأفراد الذين يرغبون في بدء عمل جديد، وذلك بهدف المساعدة في بدء أعمال جديدة وبالتالي بقاءها في الحاضنة لمدة من الزمن ومن ثم خروجها للمجتمع من أجل ممارسة دورها الفعال فيه[3].

حاضنات الأعمال والمشروعات مؤسسات تنموية وغير ربحية تسعى إلى دعم المبادرات الفكرية وتقديم المساعدات اللازمة للانطلاق، وذلك عن طريق تهيئة البيئة المناسبة والتي تستطيع من خلالها المشاريع الحصول على الخدمات والإجراءات الداعمة ليصبح قادراً على الاعتماد على الذات في سوق العمل.

---

[1] عاطف الشبراوي (2005) حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة(إيسيكو) الرباط بالمغرب ص 291.

[2] سهيلة عيساني، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة-حالة حاضنة ولاية عنابة - (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير). قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي. 2013. صفحة (51،52)

[3] ميسو ن محمد القواسمة، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية (أطروحة الماجستير). قسم إدارة أعمال،كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، فلسطين: جامعة الخليل. 2010 ص 77.

تعرفها الإسكوا **UNESCWA** كالتالي: حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها والمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها آلياتها القانوني، ولها خبرتها وعلاقاتها، للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء و تقليص تكاليف مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة، و التخرج منها، وتعتبر مرحلة الانطلاق هي المرحلة الأصعب والأقسى بالنسبة لمعظم المؤسسات ص م و المؤسسات التكنولوجية منها على وجه الخصوص، لأن هذه المرحلة تتطلب خبرات قد لا تكون متوفرة لدى إدارة هذه المؤسسات أما الجمعية الامريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) فتعرفها بأنها " أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشآت الأعمال، من خلال منظومة من موارد وخدمات ودعم ومساندة الأعمال، والهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو تخريج مؤسسات ناجحة تترك الحاضنة مقتدرة ماليا على النمو والاستمرار .

أما المفوضية الأوروبية فتعرفها على أنها " حاضنات الأعمال (مشاتل المؤسسات) هي مكان تتركز فيه مؤسسات أنشئت حديثا في فضاء محدود ن بهدف زيادة حظوظها في النمو وزيادة نسب نجاحها، بمساعدة بناية قياسية تحتوي على تجهيزات وتمدهم بمساعدات في التسيير وخدمات المساندة، وتهدف أساسا إلى التنمية المحلية وخلق مناصب الشغل، وبصفة هامشية نقل التكنولوجيا " ، وقد عرفها المشرع الجزائري بأنها: " مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تمتع الشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1]

وتعرف الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال **National Business Incubation** حاضنات الأعمال بأنها " هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين الخبرات الأماكن الدعم المالي لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات [2].

[1] رمضان السنوسي، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة. بنغازي: دار الكتب الوطنية. الطبعة الأولى، 2003 صفحة (15)

[2] ريحان الشريف، هوام لمياء دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة 1-19 أفريل 2012، ص 10

2 -**أنواع حاضنات الاعمال:** تصنف حاضنات الأعمال حسب عدة معايير ومن أهم هذه المعايير المستخدمة في التصنيف هي: حسب الهدف من إقامة الحاضنة، حسب طبيعة الخدمات التي تقدمها، حسب الأجيال المنتسبة إليها، أنواع المشاريع أو المؤسسات التي تحتضنها.

2 1 -**حسب الهدف من إقامتها:** حسب هذا التصنيف تقسم حاضنات الأعمال إلى سبعة أقسام هي[1]:

2-1-1- حاضنات ذات الخدمات الكاملة :هذا النوع من الحاضنات يعمل على تقديم حزمة كاملة من الخدمات والتسهيلات للمشاريع المحتضنة سواء أكانت مالية أو تسويقية أو استشارية وحتى توفير المكان لإقامة المشروع فيه داخل الحاضنة، ويتم اختيار المشاريع في هذا النوع من الحاضنات بناء على دراسة الجدوى الاقتصادية له.

2-1-2- الحاضنات المجازية: هذا النوع من الحاضنات يختلف عن مبدأ الحاضنات وآلية عملها، فهو يعمل على استمرار تقديم بعض الخدمات للمؤسسات التي تخرجت منها وبعد فترة الانطلاق، وحتى ألا تعمل على تقديم خدمات للمشاريع خارج حدود الحاضنة، بمعنى عدم الحاجة إلى مساحة ومبنى مجهز داخل الحاضنة للمشاريع الصغيرة وإنما تعمل الحاضنات على تقديم الخدمات في محيط عمل المؤسسات الصغيرة .

2-1-3- حاضنات مرتبطة بمؤسسات كبيرة :هذا النوع من الحاضنة يعتبر بمثابة مساعدة للشركات الكبيرة في الحفاظ على اسمها والحفاظ عليها من المخاطرة ، ترتكز هذه النوعية من حاضنات المشاريع على استغلال آلية الحاضنات في إنجاز مشاريع بحثية أو إنتاجية أو استحداث تكنولوجيات من خلال تعميق الشراكة عندما ترغب بين بعض المؤسسات والشركات الكبيرة وأصحاب الأفكار أو المشاريع الصغيرة التي تستطيع خدمة هذه الشركات، مثلا الشركات في تطوير سلع جديدة وطرحها للسوق فيتم ذلك عن طريق هذه الحاضنات وإذا ما أثبتت هذه السلع فاعليتها فإنها تنسب للمؤسسات الكبيرة.

2-1-4- الحاضنات ذات الأهداف الخاصة :هناك بعض المشاريع أو بعض فئات المجتمع بحاجة إلى خدمات معينة أو نوع معين من الخدمات مثل المعوقين، وهذا النوع من الحاضنات يكون متخصص في خدمة معينة يعمل على تقديمها لمن يحتاج إليه.

[1] ميسون محمد القواسمة، المرجع السابق ص صفحة 49،50،51.

2-1-5- حاضنات تشجيع المؤسسات دون الصغيرة :في المناطق الفقيرة والنائية يتجه بعض المستثمرين إلى إنشاء المؤسسات الخاصة بهم وتكون صغيرة جدا من العمال ويمكن أن تتكون من صاحب المشروع نفسه، وهذا النوع من الحاضنات يعمل على تقديم المساعدات لهذا النوع من المشاريع وبحجم ضئيل جدا وذلك لخدمة غايات اجتماعية ملحة.

2-1-6- حاضنات الأعمال الدولية : وهي عبارة عن نوع من الحاضنات وجد من أجل ملاحقة التطورات الحاصلة في التجارة الدولية وما نشأ عنها من إزالة للحواجز بين الأسواق، حيث عملت هذه الحاضنات على استقطاب رأس المال الأجنبي، نقل التكنولوجيا، تسهيل دخول الشركات الأجنبية للعمل في الأسواق المحلية لهذه الدول وتطويرها ، تأهيل الشركات الأجنبية للعمل في الأسواق المحلية لهذه الدول وتطوير وتأهيل الشركات المحلية للتوسع والعمل في الأسواق المحلية في الأسواق الخارجية ، ومن الأمثلة على تلك الحاضنات : الحاضنات التي أنشأت في بكين وشنغهاي في الصين ، كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان يطلق عليها "سفيرة وادي السيليكون "، أما في الدول العربية فهي موجودة في تونس حيث عملت شراكة بين التجمع التكنولوجي للاتصالات " الغزالة " والحديقة التكنولوجية بورج سيدراي لإقامة هذا النوع من الحاضنات.

2-1-7- حاضنة الطلاب والدارسين في الخارج :لقد تم ابتكار هذا النوع من الحاضنات في الصين، حيث لوحظ أن هناك نسبة كبيرة من الطلاب يغادرون الوطن من أجل إتمام تعليمهم الجامعي، لذا كان من الواجب العمل على تشجيع هؤلاء الطلاب على العودة 92إلى أرض الوطن خاصة بعد انتهاء تعليمهم الجامعي.

2 2 - **تصنيف الحاضنات طبقا لطبيعة الخدمات:** يمكن تقسم الحاضنات طبقاً لطبيعة الخدمات أو المجالات المتخصصة فيها إلى عدة أنواع نذكر أهمها على النحو التالي[1]:

2-2-1- الحاضنات الإقليمية: وهي عبارة عن حاضنات خاصة ببعض المناطق الجغرافية وتهدف إلى تنمية منطقة معينة وتعمل على استخدام الموارد المحلية الطبيعية واستثمار طاقات الشباب العاطلين عن العمل.

[1]مصطفى يوسف كافي، إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. (2017.) صفحة 154،155

2-2-2- الحاضنات الصناعية: وهو نوع من الحاضنات يقدم خدماته للمشاريع الكبيرة والصغيرة على حد سواء في مجال الأعمال الصناعية، بعد تحديد احتياجاتها من الصناعات المغذية والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع بين المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة

2-2-3- حاضنات القطاع المحدد: تخدم قطاع معين أو فئة معينة مثل قطاع الهندسة، البرمجة.

2-2-4- حاضنات تقنية: ويكون دور الحاضنة هو توفير الاحتياجات الفنية والتقنية للمشاريع وتسهيل مهمة الحصول عليها

2-2-5- الحاضنات البحثية : وهي عادة ما يتم إنشائها داخل مراكز الأبحاث والجامعات لتطوير الأبحاث للطلاب الجامعيين وأعضاء هيئة التدريس.

2-2-6- حاضنة الانترنت: وهي حاضنات الأعمال تساعد منظمات الانترنت على النمو حتى الوصول إلى مرحلة النضج. وقد تزايدت الحاجة إليها بتزايد حجم التجارة الإلكترونية، كما تقدم خدمات لشركات الانترنت والبرمجيات.

3- تصنيف حاضنات الأعمال حسب الأجيال المنتسبة إليها:

وهي حسب هذا تصنيف تتنوع حاضنات الأعمال إلى ثلاث أجيال، كالاتي[1]:

3-1- حاضنات الجيل الأول:

تدعم المؤسسات القائمة على المعرفة كرأس مالها وهي ذات علاقة وطيدة بالجامعات والمعاهد ... إلخ، ويطلق عليها بالحاضنات التقنية الأساسية.

[1]بسمة برهوم، دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكله البطالة لرياديي الأعمال قطاع غزة-دراسة حالة: مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة (مبادرون - سبارك) - (أطروحة ماجستير). قسم اقتصاديات التنمية، كليةالتجارة شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، غزة: الجامعة الإسلامية. 2014. صفحة 77

3-2- حاضنات الجيل الثاني:

تدعم المؤسسات ذات النشاط الريادي والصناعي والغذائي ... الخ من قبل مراكز الأبحاث والدراسات الفنية، لها علاقة وطيدة بالجماعات المحلية والغرف التجارية ... الخ ويطلق عليها حاضنات ذات القاعدة التقليدية.

3-3- حاضنات الجيل الثالث:

تقديم الدعم إلى المؤسسات الصغيرة والمتمثلة كافة في الخدمات الاستشارية والدورات الفنية ويطلق عليها حاضنات مراكز التجديد. رابعا: تصنيف حاضنات الأعمال حسب أنواع المشاريع أو المؤسسات التي تحتضنه: وهي ثلاث أصناف كالاتي:

1. حاضنات الأعمال العامة:

وتعنى بالتنمية الاقتصادية الشاملة للمنطقة التي تتواجد فيها، من خلال الاستمرار في تطوير الأعمال المختلفة، وتخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد، غير أنها تركز على مجالات التجديد والابتكار، وتؤسس حاضنات الأعمال العامة لهذا الهدف أصلا أو قد تنشأ الخدمة قطاع محدد ثم تتحول إلى حاضنة عامة.

2 حاضنات الأعمال المتخصصة:

تعنى بصفة خاصة بتنمية بعض الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها من خلال إعادة الهيكلة الصناعية للمنطقة أو تشجيع صناعات معينة فيها، أو خلق فرص وظيفية لتخصصات مرغوبة أو لفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل أو لاستقطاب استثمارات من نوع خاص إليها.

3 حاضنات الأعمال التقنية

وتختص بالتكنولوجيا ونشرها، وتطوير المنشآت المتخصصة فيها والمرتبطة بها وتشجيع ومساعدة وتدريب الأكاديميين والباحثين في مراكز الأبحاث والجامعات ليصبحوا رواد أعمال من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة وتدريبهم وتوفير الخدمات والاستشارات الأخرى اللازمة.

المطلب الثالث: أهمية حاضنات الأعمال.

تظهر أهمية حاضنات الأعمال من خلال الدور الاستراتيجي في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال [1]:

- كونها تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات تجعلها قابلة للتحول إلى الإنتاج؛
- توفر المناخ المناسب والإمكانيات والمتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة؛
- تعمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة أو متوسطة تعتمد على تطبيق تقنية مناسبة وابتكارات حديثة؛
- تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة؛
- تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلبات؛
- تؤهل جيل من أصحاب الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال جادة وذات مردود، مما يساهم في تنمية الإنتاج وفتح فرص للعمل والنهوض بالاقتصاد؛
- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس؛
- تقدم الدعم والمساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية؛
- تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات الصغرى والداعمة وحاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها؛
- تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إيجاد مناخ وظروف عمل مناسبة لغرض تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها خاصة منها التكنولوجية والصناعية، وتوفير إمكانيات التطور والنمو، بما فيها الدعم الفني والتقني والمالي والاستشاري وربط المشروع بالسوق.

[1] رمضان السنوسي، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة. بنغازي: دار الكتب الوطنية. (الطبعة الأولى ، 2003 صفحة 2

ويمكن توضيح أهمية حاضنات الأعمال في توطيد علاقات التعاون بين مختلف الأطراف المعنية (الجامعات، مراكز البحث، المجتمع، الحكومة، الشركات وزبائن الحاضنات) من خلال الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (01-02) أهمية حاضنات الأعمال.

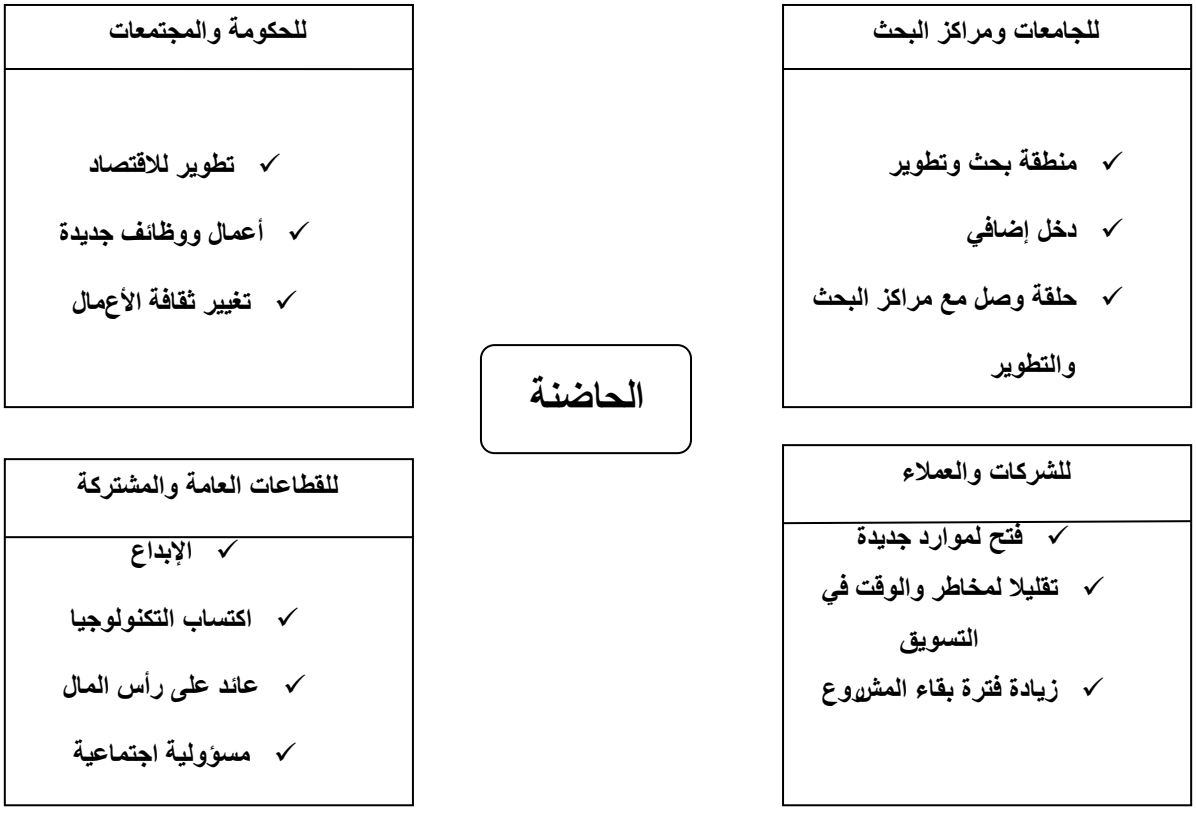

المصدر: د. توفيق جوادي، مداخلة: "حاضنات الأعمال" نموذج عملي للقضاء على البطالة وتحقيق اقتصاد مستدام، إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، سنة2011، ص90.

[1] مصطفى يوسف كافي مرجع سبق ذكره ص 173

المبحث الثاني: دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر حاضنات الأعمال مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تحقيق أعباء مرحلة الانطلاق، وسنتحدث في هذا المبحث عن أهم الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال في تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتعامل حاضنات الأعمال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارهم موردا وطنيا عالي الأهمية لذلك تقم لهم كافة أنواع الخدمات التي من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج من جانب، وارتفاع معدل العائد على الاستثمار من جانب أخر .وتتمثل هذه الخدمات المقدمة في العناصر الأساسية التالية [1]:

1- توفير الدعم المالي: تقوم حاضنات لأعمال بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التنسيق مع الجهات المعنية (حكومات، بنوك تجارية، مؤسسات تمويل، مستثمرين) لتوفير الدعم المالي اللازم لنجاح هذه المؤسسات، بإنشاء صناديق تمويل بشروط ميسرة وإيجاد نظام لضمان قروض البنوك التجارية.

إن التكاليف والمخاطر المرتبطة بالتحديث التكنولوجي التي تقع على عاتق صاحب مؤسسة صغيرة مازالت تستخدم الأساليب التقليدية، أكبر من التكاليف والمخاطر التي يتكبدها أصحاب الشركات الكبيرة التي سبق إن قطعت شوطا كبيرا في مجال التغير التكنولوجي. ومن هنا يبرز دور حاضنات الأعمال في تذليل هذه الصعوبات والمخاطر أمام المؤسسات الصغيرة وتمكنها من تجاوز مرحلة التكوين ومواكبة التحديث والتطور التكنولوجي.

2- توفير الخدمات الإدارية والفنية :تقوم حاضنات الأعمال بالتشكيل لجان استشارية من الخبراء ورجال الأعمال والباحثين والأكاديميين و المتخصصين في مجالات الفنية والإدارية، إذ تقوم هذه اللجان بمساعدة المؤسسات الصغيرة وأصحابها من رواد الأعمال في مجالات تخصص هذه اللجان، كوضع خطط العمل والميزانيات والدراسات المتعلقة بالتمويل والإنتاج والتسويق والترويج والحماية الفكرية مع إتباع آلية واضحة تسهل الاستفادة المؤسسات الصغيرة من

[1] جواد كمال كاظم، الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها. عمان: دار الأيام للنشر و التوزيع (2015). الصفحات 116-119.

هذه اللجان، كما تقوم هذه اللجان بالتنسيق مع الجهات المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة مثل الحكومات والهيئات والمنظمات لتقديم مجموعة متكاملة من برامج التدريبية والندوات وورش العمل في المجالات المختلفة، المتعلقة بإدارة وتطوير المؤسسات حسب النشاط الاقتصادي بما يضمن تقليل التكاليف و زيادة الأرباح.

ومن الخدمات الإدارية والفنية الأخرى التي تقدمها الحاضنة والتي من شأنها تقديم التكاليف الإجمالية للمؤسسات هي توفيق على استقبال المراجعين والزبائن، يستطيع أعضاء الحاضنة استعمالها لهذا الغرض وكذلك مختلف الأجهزة اللازمة للعمل الإداري كالحاسوب، والفاكس، والتليفون، وصندوق البريد، والتلكس، وتسهيل الاتصال مع شبكة المعلومات الدولية.

3- تطوير قاعدة بيانات ومعلومات متخصصة في المجالات التي تحتاج إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الداخلة ضمن الحاضنة وهي كالاتي:

- التقنيات المستجدة وإمكانية الاستفادة منها في العملية الإنتاجية؛
- الأسواق المستهدفة وكيفية الوصول إليها؛
- مصادر التمويل وحجم الضمانات والضوابط المطلوبة؛
- مدى إمكانية استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- تنظيم وإدارة وتطوير المؤسسات الداخلة في الحاضنة؛
- تسهيل الوصول إلى المكتبات ومصادر المعلومات الأخرى ذات العلاقة.

4-تقوم حاضنة الأعمال بتشجيع ورعاية الابتكارات والأفكار الريادية ودعم التخصص التقني في المؤسسات، وتوفير الدعم اللازم لتطويرها وتمكينها من امتلاك المعدات وتشغيل الأيدي العاملة المتخصصة اللازمة لإنتاج متطور تقنيا وغير متوفر في المؤسسات الأخرى خارج الحاضنة.

5- تقوم الحاضنة وبمساعدة المستشارين بمتابعة وتقويم كفاءة أداء المؤسسات الداخلة في الحاضنة بشكل مستمر. ولا يقتصر ذلك على مدة بقاء المشروع في الحاضنة وإنما يستمر حتى بعد تخرجها، إذ تتعقد وتتنوع المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات .تشير تجارب العديد من البلدان إلى أن نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي لا تتم رعايتها في الحاضنات تنخفض إلى اقل من 50% بينما وصلت نسبة نجاح المشاريع التي ترعاها الحاضنات إلى ما يزيد عن

80%فبسبب الخدمات والمساعدات التي تقدمها حاضنات الأعمال بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة التي استمرت في السوق 87%وبلغ معدل نمو مبيعات المؤسسة التي تلقت المساعدات % 400[1].

المطلب الثاني: مراحل احتضان حاضنات الأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتمد حاضنات الأعمال في عملة احتضانها للمؤسسات سواء الناشئة منها أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة مراحل أساسية وهي كما يلي[2] :

المرحلة الأولى هي مرحلة ما قبل الاحتضان: ويتم في هذه المرحلة الإجراءات التالية

- عملية الاختيار من قبل مدير الحضانة؛
- الترحيب بأصحاب الأفكار والمشاريع الناشئة؛
- القيام بدراسة جدوى مبدئية مخطط نموذج؛
- تحديد الشركاء المناسبين؛
- تقييم أصحاب الأفكار والمشاريع؛
- توفير احتياجات صاحب فكرة المشروع؛
- توفير احتياجات التدريب.
- إعادة توجيه صاحب فكرة المشروع.

المرحلة الثانية: هي مرحلة الإعداد للاحتضان: وأيضا تتضمن هذه المرحلة الإجراءات التالية:

- طلب احتضان من طرف صاحب الفكرة أو المشروع المنشئ؛
- توقيع اتفاقية ما قبل الاحتضان؛
- توقيع النظام الداخلي للحاضنة؛

[1]سعاد قوفي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة لبعض تجارب البلدان النامية- (أطروحة دكتوراه). قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامع ة محمد خيضر، بسكرة، إقتصاد صناعي. (2017 ص 94.

[2]الطلبة قادري سيد أحمدّ وموالي ناجم مراد تحت أشرف الدكتور د / حدادي عبد الغني (أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة دراسة حالة مشتلة أدرار) مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ألاكاديمي تخصص: مالية المؤسسة لسنة 2020-2021 ص 37-38

- تقديم الوثائق المتعلقة بصاحب المشروع؛
- الإرشاد والدعم والتدريب؛
- تقديم تقرير تفصيلي عن فكرة المشروع للجنة الاعتماد؛
- الإرشاد والدعم والتدريب؛
- تقديم تقرير تفصيلي عن فكرة المشروع للجنة الاعتماد؛
- رأي لجنة الاعتماد؛
- إصدار شهادة التأهيل لصاحب الفكرة.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة الاحتضان: وهي آخر مرحلة من الاحتضان وتتضمن:

- تقديم طلب احتضان من طرف صاحب الفكرة أو المشروع المنشئ؛
- توقيع اتفاقية الاحتضان؛
- توقيع النظام الداخلي للحاضنة؛
- تقديم الوثائق المتعلقة بصاحب المشروع؛
- توفير مكتب مجهز بالوسائل الضرورية للقيام بالأعمال الإداريةِ؛
- توفير الخدمات الاشهارية في الموقع الالكتروني التابع للوكالة؛
- الإرشاد والدعم والتكوين والمشاركة في التظاهرات التي تنظمها الحاضنة؛
- مغادرة الحاضنة وتواصل العلاقة بين الطرفين من خلال التدريب.

تعريف لجنة الاعتماد:

هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، تقع تحت إشراف وزارة الصناعة وتشجيع الاستثمار ، تتكون هذه اللجنة من مجموعة من الأشخاص مهمتهم تقييم الملفات المقدمة من طرف حاملي المشاريع والمؤسسات الناشئة، يتم الاختيار حسب القوانين السارية في حاضنات الأعمال مهام وصلاحيات لجنة الاعتماد:

- ✓ . دراسة مخططات الأعمال للأجراء المستقبلين الحاملين للمشاريع في المشتلة؛
- ✓ . دراسة كل أشكال المساعدة والمتابعة؛

- ✓ . إعداد مخطط توجيهي لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة؛
- ✓ . دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية مؤسسات جديدة وإقامتها؛
- ✓ اختيار وتحديد أفضل المشاريع المؤهلة للاحتضان على أن يكون أصحاب هذه المشاريع (جامعيين خريجي مراكز التكوين المهني – حاملي المشاريع – خريجي مراكز التدريب – الشركات)؛
- ✓ يجب أن يتميز المشروع ب الملائمة، التناسق الكفاءة والفعالية، الديمومة.

المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في وضع الأسس التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد حاضنات الأعمال مرافقا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء ممارسة نشاطها وفي هذا المبحث سنتعرف على كيفية مرافقة الحاضنة للمؤسسات قصد دعمها وتطويرها من خلال أربعة فروع نتناول فيها آلية الاحتضان للمؤسسات وما هي الخدمات التي تقدمها لها، وكيف تدعم الإبداع وتطور من القدرات التنافسية للمؤسسات.

1 –آليات احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 1 –معايير اختيار المؤسسات المرشحة للاحتضان: فيما يخص معايير اختيار المؤسسات التي تلتحق بالحاضنات يمكن القول بأن أهم شروط الالتحاق بشكل عام، هي مدى احتياج المشروع لخدمات ودعم الحاضنة. والمشروعات الملتحقة بالحاضنة تتميز بكونها مشروعات مبنية على الأشخاص المبدعين أصحاب الأفكار التكنولوجية نموا سريعاً وتتخرج من الحاضنة في أسرع وقت، والتي تحتاج إلى الدعم الفنيً الجديدة، والتي يمكنها أن تحقق والتكنولوجي. وبشكل عام تلتحق بالحاضنة المؤسسات التالية[1]:

–المؤسسات الجيدة ذات النمو السريع والتي يمكن لها أن تنمو بالدرجة التي تسمح لها بالتخرج بنجاح خلال فترة لا تتعدى ثالثة أعوام.

– المؤسسات القائمة على المبادرات التكنولوجية المختلفة، واستخدام التقنيات الحديثة وإنتاج منتجات عالية الجودة.

[1] إسماعيل مراد، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق. حاضنات الأعمال التكنولوجية. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة. (2011. (صفحة 5،6

– المؤسسات التي تحقق الترابط والتكامل مع المشروعات القائمة وخاصة الصناعات المغذية.

– المؤسسات التي ترغب في التحول من مشروعات حرفية إلى صناعات متطورة من خلال إدخال وسائل الإنتاج المتطورة.

– المؤسسات التي تحقق كسب وتكوين مهارات إدارية جديدة، وتسمح بخلق وتنمية المهارات الفنية المتخصصة.

من ناحية أخرى توضح التجارب العالمية وجود عدة معايير فنية وشخصية لاختيار المشروعات في الحاضنات والمراكز التكنولوجية، والتي تتلخص فيما يلي:

– جودة فريق إدارة المشروع وتميزه بالرغبة في الإنجاز؛

– المحتوى التكنولوجي للمشروع (أبحاث متطورة، تكنولوجيا جديدة)؛

– إمكانية تنفيذ الفكرة فنيا (**فئةtechnival**)؛

– قابلية الفكرة أو (المشروع) للحصول على براءة اختراع في التنفيذ؛

– القدرة على البدء فورا؛

– واقعية وقابلية خطة المشروع للتحقيق؛

– قابلية المشروع للحصول على التمويل؛

– الإضافات والاختلافات الصناعية مع المنتجات الموجودة في الأسواق.

ويوضح لنا الجدول الموالي بعض المعايير التي يمكن عن طريقها تحديد نوعية المشروعات التي يمكن الدفع ومساندا من خلال حاضنات الأعمال التقنية والتي نطلق عليها "مشروعات رائدة"، ومقارنتها بالمشروعات التقليدية.

الجدول رقم (01-02) المقارنة بين المشروعات التقليدية والمشروعات الرائدة

المعايير	مشروعات صغيرة تقليدية	مشروعات صغيرة رائدة
الهدف من المنتج	تطوير وتحسين الأداء فقط	**تغيير طريقة الناس في الحياة والعمل**
الزبائن	الأقارب والمعارف المحيطة بالعمل	**أوامر توريد ومناقصات**
القيمة المضافة	منخفضة	**عالية**
عمر المنتج	منتج وقتي أو موسمي	**منتج دائم**
حجم السوق	غير معروف وصغير عادة	**معروف وضخم**
معدل النمو	10%أقل من	**% فأكثر50% الى30من**
المستهدف من السوق	سنوات5% في5أقل من	**سنوات5% في20أكثر من**
الوصول إلى نقطة التعادل	سنوات على الأقل4خلال	**خلال عام ونصف أو عامين**
معدل الربح الصافي السنوي	20%أقل من	**40%أكثر من**

المصدر: عاطف الشبراوي: تجارب عالمية وعربية لتشجيع الإبداع التكنولوجي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مراكز البحوث الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، مارس 2002، ص 22.

2- مراحل احتضان المؤسسات الملتحقة بالحاضنة

تتم رعاية ومتابعة المؤسسات الملتحقة بالحاضنة عن طريق مجموعة من المراحل ونذكرها فيما يلي [1]:

2-1-مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط:

في هذه المرحلة، ومن خلال المقابلات الشخصية بين إدارة الحاضنة والمتقدمين بمشروعاتهم، يتم التأكد من:

- ✓ جدية صاحب الفكرة (أو المشروع)، ومدى انطباق معايير الاختيار على المستفيدين ومشروعاتهم.
- ✓ قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع.
- ✓ الدراسة التسويقية والخطط التي تضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق.

[1] إسماعيل مراد مرجع سبق ذكره صفحة 6

✓ الخطط المستقبلية لتوسعات المشروع.

2-2- مرحلة إعداد خطة المشروع

في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في المرحلة الأولى أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصادياً وفنياً وتسويقياً، يقوم صاحب المشروع بإعداد خطة المشروع.(Plan Business)

2-3- مرحلة التأسيس والانضمام للحاضنة وبدء النشاط

ويتم خلال هذه المرحلة تأسيس المشروع والتعاقد مع الحاضنة، ويخصص له مكان أو موقع يتناسب مع نوع نشاطه وحجمه.

2-4- مرحلة نمو وتطوير المشروع

ويتم خلالها متابعة أداء المشروعات التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

2-5- مرحلة التخرج من الحاضنة

وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع بالحاضنة، وذلك طبقاً لمعايير محددة للتخرج، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدراً من النجاح والنمو، وأصبح قادراً على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.

ويلخص لنا الشكل الموالي نموذجا لحاضنة أعمال تقنية، ويوضح مختلف المراحل التي تمر بها المؤسسات المحتضنة، بالإضافة إلى المحيط العام والخدمات المقدمة من طرف الحاضنة.

الشكل رقم (02-01): نموذج عمل الحاضنة التقنية

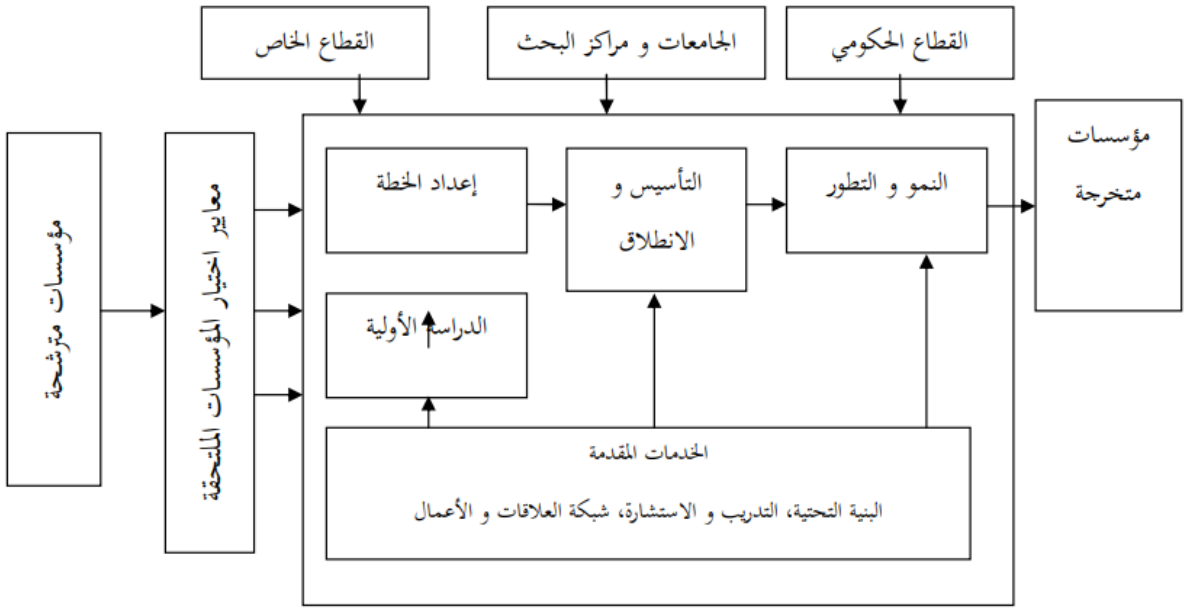

المصدر: د. مراد إسماعيل، مداخلة: حاضنا ت الأعمال التكنولوجية في الملتقى الدولي حول آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2011، ص06.

3- الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعامل حاضنات الأعمال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارهم موردا وطنيا عالي الأهمية لذلك تقم لهم كافة أنواع الخدمات التي من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج من جانب، وارتفاع معدل العائد على الاستثمار من جانب أخر.

وتتمثل هذه الخدمات المقدمة في العناصر الأساسية التالية[1] :

3-1-**توفير الدعم المالي**: تقوم حاضنات لأعمال بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التنسيق مع الجهات المعنية (حكومات، بنوك تجارية، مؤسسات تمويل، مستثمرين) لتوفير الدعم المالي اللازم لنجاح هذه المؤسسات، بإنشاء صناديق تمويل بشروط ميسرة وإيجاد نظام لضمان قروض البنوك التجارية.

إن التكاليف والمخاطر المرتبطة بالتحديث التكنولوجي التي تقع على عاتق صاحب مؤسسة صغيرة مازالت تستخدم الأساليب التقليدية، أكبر من التكاليف والمخاطر التي يتكبدها أصحاب الشركات الكبيرة التي سبق إن قطعت شوطا

[1] جواد كمال كاظم، الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع. (2015) الصفحات 116-119

كبيرا في مجال التغير التكنولوجي. ومن هنا يبرز دور حاضنات الأعمال في تذليل هذه الصعوبات والمخاطر أمام المؤسسات الصغيرة وتمكنها من تجاوز مرحلة التكوين ومواكبة التحديث والتطور التكنولوجي.

3-2- توفير الخدمات الإدارية والفنية:

تقوم حاضنات الأعمال بالتشكيل لجان استشارية من الخبراء ورجال الأعمال والباحثين والأكاديميين والمتخصصين في مجالاتها الفنية والإدارية، إذ تقوم هذه اللجان بمساعدة المؤسسات الصغيرة وأصحابها من رواد الأعمال في مجالات تخصص هذه اللجان، كوضع خطط العمل والميزانيات والدراسات المتعلقة بالتمويل والإنتاج والتسويق والترويج والحماية الفكرية مع إتباع آلية واضحة تسهل الاستفادة المؤسسات الصغيرة من هذه اللجان، كما تقوم هذه اللجان بالتنسيق مع الجهات المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة مثل الحكومات والهيئات والمنظمات لتقديم مجموعة متكاملة من برامج التدريبية والندوات وورش العمل في المجالات المختلفة، المتعلقة بإدارة وتطوير المؤسسات حسب النشاط الاقتصادي بما يضمن تقليل التكاليف و زيادة الأرباح.

ومن الخدمات الإدارية والفنية الأخرى التي تقدمها الحاضنة والتي من شأنها تقديم التكاليف الإجمالية للمؤسسات هي توفيق على استقبال المراجعين والزبائن، يستطيع أعضاء الحاضنة استعمالها لهذا الغرض وكذلك مختلف الأجهزة اللازمة للعمل الإداري كالحاسوب، والفاكس، والتليفون، وصندوق البريد، والتلكس، وتسهيل الاتصال مع شبكة المعلومات الدولية.

-تطوير قاعدة بيانات ومعلومات متخصصة في مجالات التي تحتاج إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الداخلة ضمن الحاضنة وهي كالاتي:

- ✓ التقنيات المستجدة وإمكانية الاستفادة منها في العملية الإنتاجية.
- ✓ الأسواق المستهدفة وكيفية الوصول إليها.
- ✓ مصادر التمويل وحجم الضمانات والضوابط المطلوبة.
- ✓ مدى إمكانية استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- ✓ تنظيم وإدارة وتطوير المؤسسات الداخلة في الحاضنة.
- ✓ تسهيل الوصول إلى المكتبات ومصادر المعلومات الأخرى ذات العلاقة.

– تقوم حاضنة الأعمال بتشجيع ورعاية الابتكارات والأفكار الريادية ودعم التخصص التقني في المؤسسات، وتوفير الدعم اللازم لتطويرها وتمكينها من امتلاك المعدات وتشغيل الأيدي العاملة المتخصصة اللازمة لإنتاج متطور تقنيا وغير متوفر في المؤسسات الأخرى خارج الحاضنة.

– تقوم الحاضنة وبمساعدة المستشارين بمتابعة وتقويم كفاءة أداء المؤسسات الداخلة في الحاضنة بشكل مستمر. ولا يقتصر ذلك على مدة بقاء المشروع في الحاضنة وإنما يستمر حتى بعد تخرجها، إذ تتعقد وتتنوع المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات.

تشير تجارب العديد من البلدان إلى أن نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي لا تتم رعايتها في الحاضنات تنخفض إلى اقل من 50%، بينما وصلت نسبة نجاح المشاريع التي ترعاها الحاضنات إلى ما يزيد عن 80%. فبسبب الخدمات والمساعدات التي تقدمها حاضنات الأعمال بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة التي استمرت في السوق 87%، وبلغ معدل نمو مبيعات المؤسسة التي تلقت المساعدات 400%[1].

4– دور حاضنات الأعمال في الريادية والإبداع وبناء القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4–1– دور حاضنات الأعمال في الريادية والإبداع

تتخصص الحاضنات عادة في عدة قطاعات متعددة، حيث تعمل على تنمية الأفكار الإبداعية وتحويلها من مجرد أبحاث إلى مرحلة التنفيذ من خلال مساعدة أصحابها على إقامة مشروعات صغيرة ناجحة[2].

وحاضنات الأعمال تسعى إلى خلق يوم ملائم لتطوير قدرات الابتكارية والإبداعيةِ والمهارات الخاصة لمؤسسي

وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها تعمل من خلال هذا المسعى على[3]:

- ✓ تشجيع روح الإبداع والابتكار والمبادرة، إن التغيير التكنولوجي لا يقتصر على إدخال طرق إنتاج حديثة أو منتجات جديدة فقط، إنما التطور التكنولوجي يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة أو الكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية، ومن ثم فإن حاضنة الأعمال تسعى إلى تطوير

[1]سعاد قوفي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة لبعض تجارب البلدان النامية- (أطروحة دكتوراه). قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامع ة محمد خيضر،بسكرة،اقتصاد صناعي. (2017) صفحة 94

[2]فاطمة الزهراء مهديد، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مشتلة ولاية برج بوعريريج – الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد الثالث. (2016. صفحة 55

[3]شريف غياط، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة أبحاث اقتصاديةوإدارية، جامعةقالمة العدد السادس. 2009، صفحة 62،61

القدرة على التخيل والإبداع لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا عبر تشكيلة من البرامج التعليمية المرتكزة على التعرف ودراسة التجارب العملية المؤدية إلى تطوير أو ابتكار شيء ما.

- ✓ تطوير روح الريادة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبث وغرس حب العمل الحر لديهم عن طريق تحسين المواهب الإدارية وبيئتهم لتبني الأفكار الجديدة والاستعداد للمخاطرة، وبالتالي إحداث مؤسسات متطورة تستطيع بلورة وفهم أكثر لآليات التنافس في السوق العالمي.
- ✓ حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع باعتبارهما من العمليات الجوهرية التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتسبة لحاضنات الأعمال في تطوير منتجاتها ففي الوقت الذي تسعى هذه المؤسسات للحصول على التمويل اللازم لها خلال مراحلها الأولى تقوم الحاضنات بدور الوسيط بين المؤسسات المنتسبة لها والجهات التي تقدم الخدمات القانونية ذات العلاقة، وعادت ما تقوم الحاضنات بدور فعال في مساعدة هذه المؤسسات و أصحابها في هذا المجالات من خلال التوجيه وتقديم النصح والمشاركة في إعداد النماذج واتخاذ الإجراءات المرتبطة بتسجيل براءات الاختراع.
- ✓ تنظيم المعارض والندوات وتقديم الدعم الفني لاستقطاب الممولين تمهيدا لتواصلهم مع المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات وبناء شبكات التواصل فيما بينها للوقوف على ما يستجد أولا بأول والمشاركة في الخبرات والعمل على التكامل، وعدم الازدواجية، وتخفيض التكاليف اللازمة لمساعدة المؤسسات الجديدة، وذلك بربطها ببعضها البعض عن طريق شبكات الاتصالات.

4-2- دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب حاضنات الأعمال دورا لا مهما في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو السريع، وتقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس ومعايير متطورة، من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المؤسسات وتقديم الدعم المالي الاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وخلق صور ذهنية للنجاح وبيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة بالقدر الذي تؤسس فيه شبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة[1].

ولتفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبغي[2]:

[1]. زايد يعبد السلام، مداخلة بعنوان حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة-عرض تجارب (ماليزيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية). الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تبسة: جامعة العربي التبسي. 2011 صفحة 15

[2]. مصطفى يوسف كافي، إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. 2017 ص 89.

- ✓ توفير الاستراتيجيات المتطورة والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى.
- ✓ التركيز على احتضان المؤسسات الجديدة والمؤسسات في مرحله النمو.
- ✓ التأكد من احتياجات تلك المؤسسات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة.
- ✓ تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحاتها لخدمة المؤسسات الملتحقة.
- ✓ التقييم المستمر لبرنامج الحاضنات ومن ثم ضمان التطوير المستمر وحسن الأداء.
- ✓ الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المؤسسات.
- ✓ اختزال الإجراءات الحكومية والروتينية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة.
- ✓ توفير التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (صناعات مغذيه) والمؤسسات الكبيرة من خلال تقديم مستلزمات الإنتاج وتنويعها.
- ✓ خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة، مع تقديم قاعدة بيانات مناسبة للاطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمؤسسات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس سلبا على إنتاجيتها.
- ✓ تقديم التسهيلات البنكية للمؤسسات المحتضنة.
- ✓ تقديم الحوافز للمؤسسات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز الفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي.
- ✓ تبني حاضنات الأعمال الأسلوب الحديث في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي تركز على المهارة الحرفية المتميزة عالميا وربط حاضنات الأعمال وخاصة التكنولوجية بالمؤسسات العلمية ومراكز البحث العالمي بما يوفر قدرات التنافسية أكثر لهذه المؤسسات.

المبحث الثالث: تجارب دولية ناجحة في إقامة حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتزايد أهمية حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي. فهي توفر للشركات الناشئة الدعم والإرشاد والموارد اللازمة لتحقيق نجاحها.

يمكننا القول بأن حاضنات الأعمال تمثل حلا ناجحا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن من خلالها تمكين الشركات الناشئة من النمو والازدهار في مجالات مختلفة.

المطلب الأول: تجارب بعض الدول المتطورة

الفرع الأول: التجربة الأمريكية حاضنة جامعة اوستن للتكنولوجيا)

قدمت دلي (2018) عرضاً مختصراً عن التجربة الأمريكية باعتبارها من اقدم التجارب في ميدان حاضنات الأعمال، حيث أن مفهوم حاضنات الأعمال نشأ وتطور بشكل أساسي في الولايات المتحدة، لكن الانتشار الواسع لمفهوم الحاضنات تم في بداية الثمانينيات وتحديداً في عام 1984، حينما قامت الهيئة الأمريكية للمنشآت الصغيرة بالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وزيادة أعدادها، وكانت حوالي (20) حاضنة تعمل في ذلك الوقت ثم ارتفع عدد هذه الحاضنات ليصل عددها إلى (800) حاضنة في نهاية عام 1999، أما في عام 2012 فقد بلغ عدد الحاضنات (1250) حاضنة.[1]

ويمكن عرض حاضنة من الحاضنات الأمريكية حاضنة جامعة أوستن للتكنولوجيا): تأسست هذه الحاضنة في عام 1989 وارتبطت ارتباطا وثيقاً بجامعة أوستن وجامعة تكساس ووكالة الفضاء NASA ، وتقدم الحاضنة عدة تسهيلات منها مساحة 75 ألف قدم مربع، استشارات إدارية برامج تدريبية، إمكانية التوصل لشبكة تمويلية 65% منها مكونة من أفراد بالقطاع الخاص، وعادة ما يكون للحاضنة 30 شركة منتسبة في آن واحد وهناك سياسة تخرج رسمية (البقاء بالحاضنة 03 سنوات على الأكثر)، مع استقبال من 15-10 شركة جديدة سنويا، وتعتبر حاضنة

[1] - سالمة مفتاح محمد مصراتي، **التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال: "الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي**، مؤتمر دورة ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مصراته –21 سبتمبر 2019، ص 251-252.

أوستن منظمة لا تستهدف الربح ولكنها تدار على أساس تجاري وتمول ذاتيا، وتبلغ ميزانية الحاضنة 600 ألف دولار أمريكي يغطيها دخل الحاضنة من مبانيها و 50 ألف دولار من المعونات العامة.[1]

الفرع الثاني: التجربة الصينية (برنامج قومي مركزي، TORCH)

بداية سنة 1988 بدأت الصين في أعداد برنامج قومي مركزي يعرف بـ TORCH وقد تم بناء عناصره الرئيسية على أساس ثلاث نقاط محورية للنهوض بالبحث العلمي وتطويره وهي: تقوية وتنشيط عملية الإبداع التكنولوجي، وتنمية وتطوير التكنولوجيا العالية وتطبيقاتها وإتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المستوى التكنولوجي للمنتجات الصينية. وتم تنفيذ برنامج TORCH على المستويين المركزي وعلى مستوى كل أقاليم في الصين، وذلك عن طريق التوسع في إقامة الحدائق والحاضنات التكنولوجية وبرامج التمويل الخاصة. وتشير الإحصائيات إلى أن البرنامج أدى إلى إنشاء (54) حديقة تكنولوجية خلال التسعينات ونجح في إقامة (465) حاضنة حتى أكتوبر.2002[2]

حقق للصين المركز الثاني عالميا في عدد الحاضنات تلتها ألمانيا بـ (300) حاضنة. وصل عدد الشركات التي أقيمت في تلك الحاضنات 20796 يعمل لها ما يقارب 2.51 مليون شخص.

من مزايا الحاضنات الصينية التي ذكرها (صالح (2013):

. التخصص التكنولوجي: تتميز معظم الحاضنات الصينية بطابعها التكنولوجي ودعمها للمؤسسات

التي تستمر في مجال التكنولوجيا خاصة الاستثمار الخارجي.

2. الشكل القانوني وتنقسم إلى: الحاضنات غير هادفة للربح وحاضنات تابعة للدولة وحاضنات تابعة لشركات خاصة وحاضنات ملك رأس مال مخاطر.

أما نقاط قوة برنامج الحاضنات الصينية فقد بينها كريم وعدمان 2016 :14)[3]

[1] - المرجع نفسه، ص 252.
[2] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.
[3] - سالمة مفتاح محمد مصراتي، **التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال: "الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي**، المرجع سبق ذكره، ص 253.

حجم البرامج الصينية ضخم جدا 465 حاضنة خلال 12 سنة.

خلق عدد كبير من الوظائف والشركات الجديدة 8 آلاف شركة جديدة تشغل 300 ألف موظف. ساهمت الحاضنات في إحداث تغيير ثقافي كبير من خلال تنمية حب العمل الحر والرغبة في خلق مشروعات جديدة.

وبالرغم من هذا النجاح الذي حققته الحاضنات الصينية إلا أن تجربتها لا تخلو من عيوب يمكن إجمالها

على النحو التالي:

أ. إهمال المشاريع الموجهة للمرأة.

ب. التركيز على المشاريع التكنولوجية فقط.

ج. التركيز على توفير المباني والأجهزة للمشاريع وإهمال الخدمات الفنية وخدمات إقامة المشاريع.

الفرع الثالث: التجربة الفرنسية حاضنة (المؤسسات التكنولوجية)

بين القواسمة بأن الحاضنات في فرنسا من أقدم الحاضنات على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهي كمثيلاتها تعمل على تقديم أنواع مختلفة من الخدمات سواء أكانت استشارية قانونية، مالية، وفنية، وهنا ظهر نوعان من الحاضنات

- **حاضنات الأعمال المفتوحة:**

وهذا النوع من الحاضنات يعمل على توفير كافة الخدمات للمشاريع الصغيرة من تمويل وأدوات وخدمات إدارية وتسويقية ما عدا توفير مقر لتأسيس المشروع بداخله.

- **حاضنات الأعمال المغلقة:**

يمتاز هذا النوع من الحاضنات على النوع السابق بأنه يعمل على توفير مقر لتأسيس المشروع بداخله ومن أشهر الأمثلة على حاضنات الأعمال الفرنسية الحدائق التكنولوجية انتيبوليس سوفي التي أسست عام 1969، ويطلق عليها البعض في فرنسا وادي، الاتصالات وفي العادة يتم تمويل الحاضنات من قبل وزارة البحث العلمي وخزانة الأرصدة، وذلك حسب القانون المنظم لهذه الصناعة في فرنسا والذي تم إصداره عام. 1999

ويمكن عرض حاضنة من الحاضنات الفرنسية (حاضنة المؤسسات التكنولوجية) كما أشار إليها (عبد السلام وآخرون، 2005) أنشئت هذه الحاضنة في يوليو 2000 بالتعاون مع جامعة Caen Basse Normandie والمدرسة العليا للمهندسين ENSICAEN ومؤسسة GANIL لأبحاث الفيزياء وتمتلك الحاضنة شبكة واسعة من العلاقات مع مؤسسات التعليم العالي ومخابر البحث والمؤسسات التكنولوجية في المنطقة، ويتم تمويل الحاضنة من طرف الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا الجديدة والجمعيات المحلية والأعضاء المؤسسيين للحاضنة، وتبلغ ميزانية الحاضنة 500 ألف. يورو سنويا.[1]

تتكون الحاضنة من:

- مكتب إدارة.
- لجنة اختيار ومتابعة المشاريع
- لجنة توجيه تقوم بالمصادقة على برامج الحاضنة.
- أعضاء الحاضنة ويتكونون من مدارس ومعاهد وشركات عاملة بالمنطقة.[2]

تتوفر الحاضنة على عدة مواقع وتجهيزات تسمح باستقبال واحتضان أصحاب المشاريع، كما تقدم لهم العديد من خدمات الدعم والمرافقة وشبكة واسعة من العلاقات مع مختلف الهيئات العلمية والإدارية، ومنذ انطلاق الحاضنة في سنة 2000 قامت باحتضان 24 مشروعاً توظف حوالي 40 شخصا، تخرج منها 8 مشاريع بنجاح.

وقد امتازت الحاضنات الفرنسية بعدد من الخصائص من ضمنها ذكرها القواسمة: [3]

1. أن خدمات الحاضنة غير مقتصرة على الشركات المنتسبة ويمكن أن يتم تقديمها لغير المنتسبين.
2. تم إنشاء كثير من الحاضنات في مقر غرفة التجارة والصناعة في فرنسا.
3. معظم الحاضنات تعمل على توفير الخدمات المالية والتمويلية اللازمة لتحويل أفكار الرياديين إلى
4. مشاريع واقعية.

[1]- سالمة مفتاح محمد مصراتي، **التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال: "الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي**، المرجع سبق ذكره، ص 254.
[2]- المرجع نفسه، ص 254-255.
[3]- سالمة مفتاح محمد مصراتي، **التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال: "الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي**، المرجع سبق ذكره، ص 255.

5. تهدف أغلبية الحاضنات إلى تقديم الخدمات وتمكين المشاريع من مواكبة التطور الهائل في مجال
6. التكنولوجية وليس لتحقيق الربح المادي.
7. مدة احتضان المشروع كحد أقصى 23 شهراً فقط.
8. تحاول الحاضنات ربط الجامعات بالمشاريع من أجل تفعيل الجامعات في تمويل الأبحاث وتحويلها إلى واقع عملي ملموس.[1]

وهكذا أصبحت الحاضنات منتشرة في كافة أنحاء فرنسا وخاصة الحدائق التكنولوجية وذلك بعد أن أثبتت فاعليتها في دعم المشاريع الصغيرة.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية.

تسعى الدول النامية كغيرها من الدول إلى تنمية وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل النهوض والإرتقاء بهذا القطاع الإستراتيجي، لذا سنحاول إبراز بعض الملامح لتجربة كل من مصر والهند على سبيل المثال:

الفرع الأول: التجربة المصرية

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر أهم قطاع تعتمد عليه الدولة في معالجة البطالة والتنمية المحلية، حيث تمثل المؤسسات الصناعية الصغيرة % 93% من إجمالي المؤسسات الصناعية المصرية وذلك سنة 2004 وبإنتاج قدره 76.6% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص الصناعي وقيمة مضافة تصل إلى 39.8% من إجمالي القيمة المضافة المحققة بقطاع الصناعة. وقامت الحكومة المصرية خلال فترة التسعينات بالعديد من الإجراءات قصد تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها، الصندوق الإجتماعي للتنمية الذي أنشأ سنة 1991 والذي يتبنى برنامجا خاصا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم محاور هذا البرنامج.[2]

- تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار

- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]- سالمة مفتاح محمد مصراتي، **التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال: "الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي**، المرجع سبق ذكره، ص 256.

[2] - عمار علوني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية حالة ولاية سطيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص الاقتصادية 140-141.

تقديم مختلف المساعدات الفنية والمالية لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– تدريب اليد العاملة التي أحيلت على البطالة لإعادة إدماجها في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

منح إمتيازات خاصة للإستثمار في المجمعات الصناعية والمدن الجديدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر التي دعمها برنامج تدعيم المؤسسات الصغيرة حوالي 68 ألف مؤسسة، كما تم تدعيم هذا القطاع بما يسمى مجمع خدمات المؤسسات الصغيرة ومهمته تتمثل في تسهيل حصول المستثمرين على التراخيص، بالإضافة إلى تخصيص الأراضي لإقامة المشاريع وهيئات متخصصة في مجال التمويل.

الفرع الثاني: التجربة الهندية

تتمتع الهند بكثافة سكانية عالية جدا، وأمام إدراك الحكومة عجزها في إحتواء العمالة المتزايدة، شجعت المبادرات الفردية لسكانها ودعمت الصناعات والأعمال الصغيرة التي يقوم بها أصحابها إدراكا منها بقدرة هذه المؤسسات على إمتصاص أكبر عدد من العمال وتحقيق تنمية شاملة ونتائج أخرى تنجر عنها. حيث بدأت الجهود المخططة لإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها المختلفة ، حيث تعتبر هذه المؤسسات عاملا أساسيا لتحقيق توازن الإقتصاد الريفي، كما إعتمدت الهند في تطويرها على عوامل أخرى كتوسيعها وتعميق روابطها بالمؤسسات الكبيرة.[1]

ومن بين الإجراءات والبرامج التي عمدت إليها الحكومة ما يلي: [2] إنشاء بنك المؤسسات الصناعية الصغيرة وبنك التنمية الصناعية فمن خلالهما يمكن المؤسسة أن تتحصل على قروض ميسرة بسعر فائدة 5%، برنامج متكامل لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحمايتها يتضمن نوعا من التمويل غير المباشر والدعم، تحدد الحكومة في الهند مجموعة من السلع يقتصر إنتاجها على الصناعات الصغيرة ولا يجوز لأي قطاع آخر إنتاجها، تعطي الحكومة أولوية في مشترياتها لمنتجات المؤسسات الصناعية الصغيرة، تمنح الحكومة علاوة عن مشترياتها لهذه المنتجات تزيد بـ 15% عن السعر الذي تباع به كتشجيع لهذه المؤسسات، تمنح الحكومة إعفاءات ضريبية على الإستثمارات في التجهيزات والآلات للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة،

[1] - فتحي السيد عبده، أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 164.

[2] - نادية قويع، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.، ص ص 46-47.

– إعفاء من كل أنواع الضرائب الدخل ورأس المال والرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم للنشاط التصديري أو الجزء من النشاط الموجه للتصدير، تدفع السلطات المحلية نفقات تدريب العاملين الجدد،

دعم تكاليف النقل البحري بصفة عامة وتكاليف النقل البحري للمواد الخام والمنتجات الصناعية من وإلى الوحدات الصناعية بصفة خاصة،

تساهم الحكومة بـ 50% من تكلفة المعرفة الفنية التي تحصل عليها الصناعات الصغيرة من مراكز الأبحاث والتطوير المعترف بها،

دعم لسعر الطاقة لمدة 3 سنوات من بدء الإنتاج،

– إعفاء من دفع حقوق الجمارك على معدات مراكز الأبحاث والتطوير وكذلك من الضرائب على النفقات.

ركزت الهند على إنتاج السلع الإستثمارية والكيماوية الأساسية وصناعة الغزل والنسيج، ثم تدرجت من خلال سلسلة منتظمة من الخطط الخماسية فانتقلت إلى صناعة الإلكترونيات، والبرمجيات، الكيمياويات التي تخدم الزراعة ثم إلى صناعة الطاقة الكهربائية، ثم دخلت الهند مرحلة النهضة الزراعية خلال الثورة الخضراء، وزادت من تكيفها مع التكنولوجيات الحديثة، وباتت الهند تلبي غالبية إحتياجات المجتمع الهندي، وصارت لها قدرة تصديرية تنافسية في الأسواق العالمية.

خلاصة الفصل الثاني:

بلختصار، يمكن القول أن حاضنات الأعمال تلعب دوراً مهماً في دعم المؤسسات الصغيرة والناشئة، حيث توفر لها العديد من الخدمات والدعم اللازم للبدء والاستمرار في النمو والتطور، مثل توفير المكان المناسب والأجواء الإيجابية للعمل، والعديد من الأدوات والموارد والخبرات الضرورية لإدارة وتسيير المشاريع بشكل فعال.

ومن خلال تعاونها مع مؤسسات أخرى والتعاون المشترك معها، تستطيع حاضنات الأعمال أن تساعد على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، كما تساهم في تشجيع ريادة الأعمال والابتكار، وتعزيز الاقتصاد الوطني والعالمي.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لحاضنات الدعم على مستوى مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر لولاية البيض

تمهيد:

يعتبر موضوع حاضنات الأعمال من المواضيع الحديثة في مجال علوم التسيير، حيث ارتبط بظهور عدة مشاكل وصعوبات تعيق إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة، مما أدى إلى ابتكار هذه الآليات التي تهدف إلى دعم المقاولات وتمنية إنشاء هذه المؤسسات، وذلك بمساعدتها في مجالات التمويل، التكوين، التسيير ، وكذا حمايتها من مشاكل البيئة الخارجية...إلخ، حيث تبرز حاضنات الأعمال كأحد أهم هيئات المرافقة والدعم باعتبارها تقدم حزمة متكاملة من الخدمات لتسهيل نمو المؤسسة الصغيرة، وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANJEMهيئة جزائرية مختصة في دعم إنشاء ومرافقة المؤسسات المصغرة بالنظر إلى عدد المؤسسات المنشأة في إطار هذه الوكالة منذ انطلاقه ا. وبالرغم من هدفها الاجتماعي المتمثل في التخفيف من حدة البطالة، إلا أن المرحلة الجديدة فرضت إعادة النظر في إستراتيجية الوكالة بحيث يصبح لها دور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وانطلاقا من ذلك تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مجال حاضنات الأعمال وإنشاء المشاريع وهذا بغية تحسين الخدمات التي تقدمها للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة مما يعود بالنفع على التنمية الوطنية.

المبحث الأول: دراسة حاضنة الأعمال –مشاتل حاضنات البيض–.

المبحث الثاني: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM)

المبحث الأول: مشاتل حاضنات الاعمال

قامت الجزائر بإنشاء برنامج لمشاتل (حاضنات) المؤسسات على المستوى الوطني من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وفي إطار دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي ظل هذا البرنامج تم إنشاء عدة حاضنات على المستوى الجهوي نذكر منها: البيض، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي تيزي وزوو، الجزائر، وفي إطار دراسة مدى دعم حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتدعيم الجانب النظري قمنا بدراسة حالة على مستوى محضنة البيض.

المطلب الأول: التعريف بمشتلة المؤسسات، أهدافها ومهامها وشروط الانتساب لها.

1 **تعريف مشتلة المؤسسة:** ما هي مشتلة المؤسسات " محضنة البيض"

هي مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية وإشراف وزارة الصناعة والمناجم ، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم :08/200 المؤرخ في: 06 جويلية 2008 المتعلق بإنشاء مشاتل المؤسسات. ونخضع للقانون :01/18 المؤرخ في :12/12/2001 والمرسوم التنفيذي 03/78 المؤرخ في :25/02/2003 ،تقع في منطقة التوسع الحضري الجديد 22 Poss طريق آفلو ولاية البيض يحدها شمالا ارض فارغة وغربا مركز التسهيل اما شرقا الاقامة الجامعية للأساتذة تقدر مساحتها الاجمالية ب 1077م^2 اما المساحة المبنية ب 594م^2 ويمكن التواصل معها الكترونيا عن طريق بريدها الإلكتروني والموقع الإلكتروني التاليين:

البريد الإلكتروني: pepiniere32pme@yahoo.com

الموقع الإلكتروني: www.pepiniere-elbayadh.dz .

2 – شروط وإجراءات الانتساب لمحضنة البيض:

تقوم محضنة البيض باختيار المؤسسات المحتضنة بعناية، بحيث نقوم بوضع مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في هذه المؤسسات قبل أن تقوم باحتضانها. وتتم عملية الانتساب وفق إجراءات بتم وضعها من طرفها للتأكد من جدارة المؤسسة المحتضنة وانفرادها بأفكار جديدة وقابلية هذه الأفكار للتجسيد على أرض الواقع.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمشتلة وطريقة الانتساب لمشتلة المؤسسات

الشكل رقم (01-03): الهيكل التنظيمي للمشتلة:

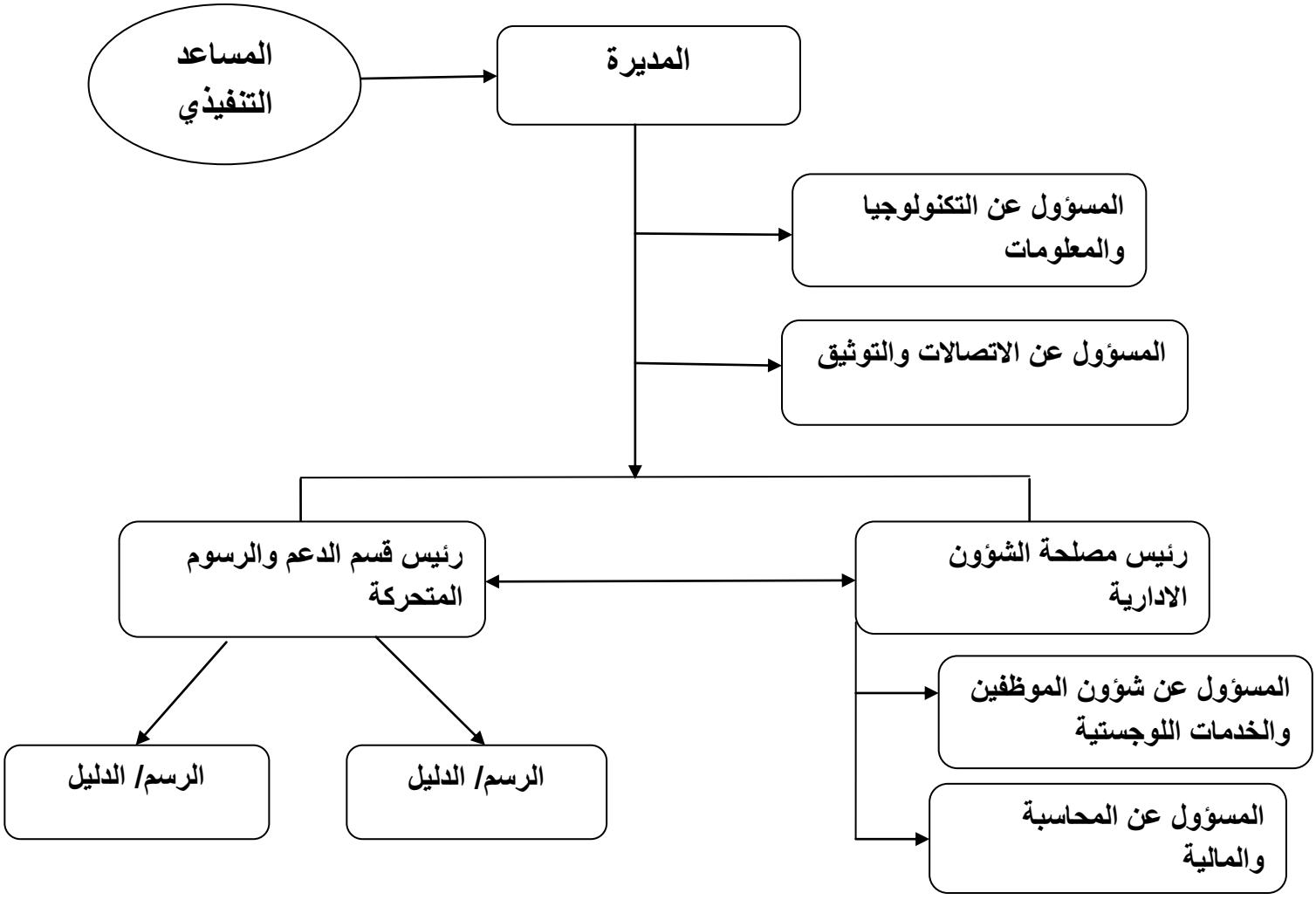

تؤدي المشتلة مهامها من خلال مجموعة من الإجراءات وعبر العديد من المراحل، معتمدة في ذلك على مجموعة من الموظفين لكل منهم مهام معينة.

- **مدير المشتلة (المنشط الرئيسي)**: مرافقة حاملي المشاريع من خلال:

- استقبال واحتضان المؤسسات الناشئة.
- إتاحة معدات مكتبية أجهزة الكمبيوتر والمعدات التصويرية والوسائل الضرورية لتشغيلها.
- توفير بناءات على طلب حاملي المشاريع خدمات مشتركة.
- مساعدة المؤسسات المحتضنة على تطوير أعمالهم.
- التخطيط الشامل وبرمجة الأنشطة والخدمات.
- إعداد تقارير حول الأنشطة.
- استدعاء لجنة تقييم المشاريع والتي هو عضو فيها.

- **مساعد مكلف بالاستقبال والتوجيه:**

- استقبال وتوجيه حاملي المشاريع إلى المرافقين.
- إدارة وتسليم وتتبع البريد الخاص بالمؤسسات المحتضنة.
- إدارة أمانة مدير الحاضنة.

جدول رقم (01-03): المشاريع المحتضنة من طرف محضنة البيض.

السنة	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المشاريع المرافقة
2013	11	27
2014	11	76
2015	09	76
2016	15	21
2017	27	/
2018	09	29
2019	08	09
2020	02	11
2021	03	37

المصدر: مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض

التعليق: نلاحظ تذبذب في عدد في عدد المشارب المحتضنة على مدى السنين بحيث في اول ثلاث سنوات بدأت في التناقص بعدها ارتفعت بنسبة معتبرة ثم بدأت في الانخفاض المستمر بينما نلاحظ ان عدد المشاريع المرفقة غير ثابت يرتفع وينقص على مدى السنوات.

المطلب الثالث: أهدافها ومهامها

1 -أهدافها: ترمي مشتلة المؤسسات إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في:

- المشاركة في الحركية الاقتصادية المحلية والجهوية.
- دعم المؤسسات الصغيرة عند انطلاقها من خلال تقليل الصعوبات (الفنية، المالية، الإدارية، والقانونية) التي تواجهها والتكاليف المرتبطة بها.
- دعم وتشجيع بروز المشاريع المبتكرة.
- توفير مناخ للتعاون بين المؤسسات الناشئة لتجاوز المشاكل التي تعترضها.

- نقل المعارف من مراكز البحوث وتطبيقها في المجال الاقتصادي في سعيها لتحقيق الأهداف السابقة الذكر تقوم مشتلة المؤسسات بتحقيق جملة من الأهداف الأخرى المتمثلة في:

- -زيادة عدد المؤسسات الناجحة وضمان ديمومتها خاصة تلك التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة ما يؤدي إلى توسيع النسيج الصناعي و تفعيل النشاط الاقتصادي.
- -تنمية الموارد البشرية بتدريب أصحاب المؤسسات الناشئة وتنمية قدراتهم الإدارية.

- **مهامها:** طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم: 03/78 المؤرخ في: 26/02/2003 المعدل والمتمم تتوخ المشاتل ما يلي:

  - مرافقة وإنشاء المؤسسات لتنمية الاقتصاد الوطني.
  - الاستضافة والإيواء لفترات محدودة من الزمن.
  - إدارة وتوفير مكاتب للإيجار لحاملي المشاريع مجهزة بكل الوسائل الضرورية (الهاتف، الفاكس، الانترنت، أثاث مكتب جهاز كمبيوتر...).
  - تقديم الاستشارات في الإجراءات القانونية، المالية، التجارية، والتقنية بواسطة خبراء.
  - منح تكوين متخصص (تكوين حاملي المشاريع على تقنيات الإدارة والتسيير).
  - تقديم الدعم للانطلاق الفعلي لصاحب المشروع.
  - استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
  - مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها.
  - تقديم خدمات الاستشارة في مجال التمويل والمحاسبة والإجراءات القانونية.
  - المشاركة في النشاط الاقتصادي في الولاية لا سيما تطوير المشاريع المبتكرة.
  - تضع تحت تصرف أصحاب المشاريع المعدات المكتبية، ووسائل الاتصالات، النسخ، والانترنيت.

المطلب الرابع: آلية احتضان المشتلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شرح لعملية الاحتضان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 -**مرحلة إعداد خطة المشروع**: في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في المرحلة الأولى يقوم فريق عمل المشتلة وبالتنسيق مع صاحب المشروع بإعداد خطة المشروع (BUSINESS PLAN) المراد تنفيذه في إطار عمل المشتلة.

2 -**مرحلة الانضمام للمشتلة والبدء في تنفيذ المشروع**: عند الانتهاء من تأسيس المشروع يتم إبرام عقد الانضمام للمشتلة وبموجبه يستفيد صاحب المشروع من مكتب يمكنه استغلاله لتسيير مشروعه أو كمقر اجتماعي لمؤسسته يتوفر على مستلزمات النشاط وكل التجهيزات المكتبية بالإضافة إلى خدمات المعلوماتية والاتصال (هاتف، فاكس، طبع ونسخ الوثائق، انترنا عالية التدفق، استقبال وتوزيع البريد .....) وذلك مقابل مساهمة مالية رمزية للمؤسسة الناشئة

3 -**مرحلة العمل والتطور** :تعتبر هذه المرحلة الأهم في حياة حامل المشروع إذ يباشر عمله بمساعدة المشتلة حيث يتلقى خلال ذلك دعما يأخذ شكل خدمات :

توفير الخدمات القانونية التي تخص الحماية الفكرية وبراءات الاستفادة من ندوات وملتقيات وورشات عمل تسمح له بالاطلاع الاختراع؛ على المستجدات في عالم المؤسسات والمقاولات؛ الاستفادة من الخدمات التدريبية والاستشارية؛ التخرج من مشتلة بعد مدة لمن العمل تحت إشراف المشتلة تكون المؤسسة قد أتمت الاحتضان امتلكت القدرة على ممارسة نشاطها خارج المشتلة.

4- **مرحلة ما بعد التخرج** تحرص مشتلة المؤسسات على الاستعداد والتحصين الإيجابي للمؤسسة لمواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة من أجل ضمان استمراريتها، تماسكها وتوسعها وذلك من خلال

-تقييم وتحليل النتائج النهائية للعمل ومدى اتفاقها مع الأهداف المقررة

المتابعة الفنية والمالية لأداء المؤسسة المتخرجة للتأكد من سيعملها وفق الاتجاه المخطط وعدم تعرضها لصعوبات تعيق نموها.

توضيح المراحل في شكل بياني: الشكل (أ): يوضح الشكل الموالي آلية احتضان المشتلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

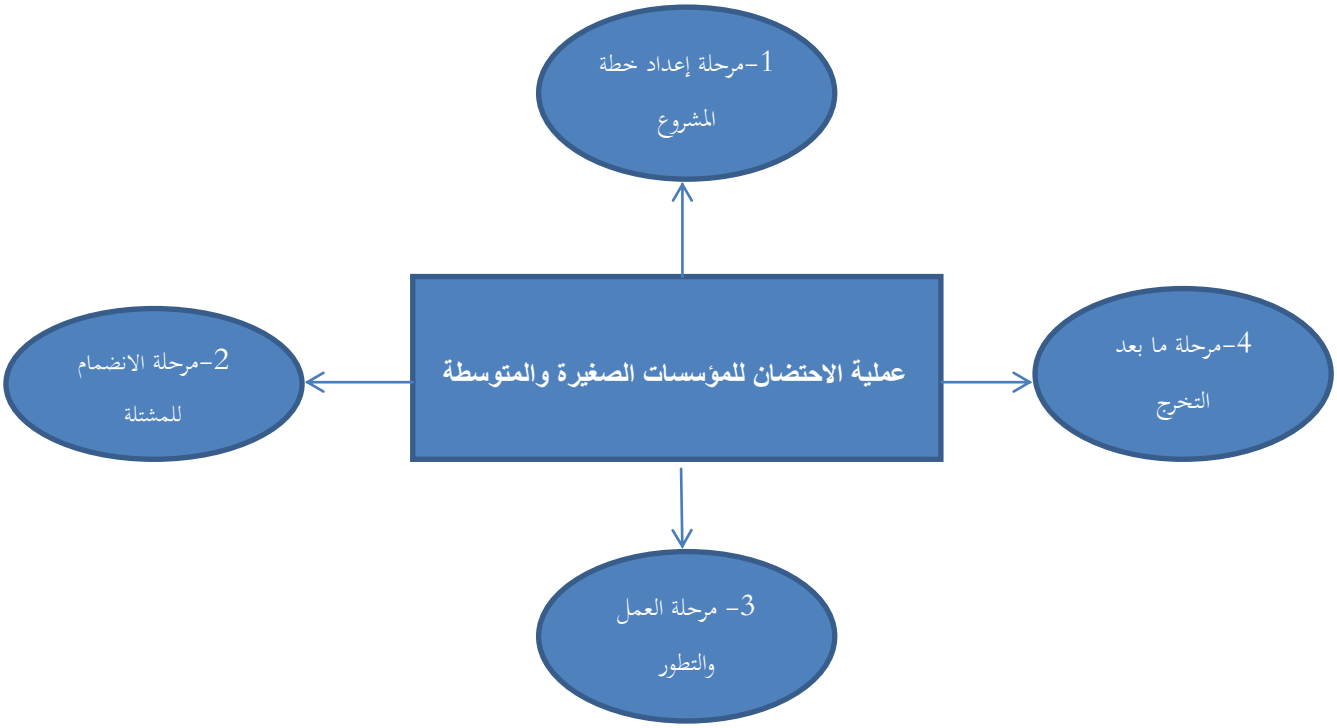

حصيلة مختصرة للنشاطات الى غاية 2022/12/31

جدول (02-03) يوضح الحصيلة المختصرة لنشاطات مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض

العملية	2020	2021	2022
عدد الايام الاعلامية والتحسسية التي تم تنظيمها	22	46	41
عدد الايام الاعلامية والتحسيسية والمعارض التي تمت المشاركة فيها	34	24	15
عدد اصحاب الافكار والمشاريع	26	81	119

التي تم استقبالهم وتوجيههم			
عدد اصحاب المؤسسات الذين تم استقبالهم	20	66	83
عدد المؤسسات التي تم مرافقتها	13	15	16
عدد اصحاب الافكار والمشاريع او المؤسسات الذين تم احتضانهم او ايوائهم	02	04	04
عدد المؤسسات التي ساهمت الوكالة في انشائها	02	04	08
عدد الدورات التكوينية التي تم تنظيمها	08	39	39
عدد الدراسات التقنية او مخططات الاعمال التي تم اعدادها	05	25	61
عدد المداخلات المقدمة	4	22	23

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البيض

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول الذي يوضح الحصيلة المختصرة لنشاطات مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض من السنة 2020 إلى غاية سنة 2022 في تزايد مستمر

المبحث الثاني: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM)

تقوم الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر بتوجيه مختلف قروضها نحو ترقية الشغل الحر وتعتبر الجهة المسؤولة عن تسيير ومتابعة جهاز القرض المصغر في الجزائر ولقد أعطيت لها جميع الصلاحيات اللازمة ضمن عدة نصوص تشريعية وتنظيمية للقيام بالمهام المخولة لها. حيث وضعت الدولة الإطار العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والأسس المنظمة لها سلسلة نصوص تشريعية والتي تم نشرها سنة 2004.

المطلب الأول: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM)

اعتمدت الجزائر القرض المصغر كأداة لمحاربة الفقر منذ عام 1999 بعد خمس سنوات فقط، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير جهاز القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29ذي القعدة عام

1424هـ الموافق ل22جانفي 2004،كهيأة ذات طابع خاص تحت وصاية رئيس الحكومة ويتابع نشاطها الوزير المكلف بالتشغيل وتعد هيكل حكومي مزود بقانون خاص يكفل له الاستقلالية الإدارية والمالية لضمان تسيير مرن وشفاف للبرامج الموجهة للفئات المحرومة مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاط لحسابهم الخاص. وقد جاءت لمعالجة شتى النقائص التي تم تشخيصها وتلبية المتطلبات التالية:

- ✓ منح القروض بطريقة لامركزية؛
- ✓ تخفيف شروط التأهيل؛
- ✓ تكييف الإجراءات مع طرق تطبيق الشروط الموضوعية للفئات المحرومة؛
- ✓ سيولة آليات الموافقة والمنح الفعلي للقروض من اجل تفعيل الدعم ومساهمة الفئات المحرومة؛
- ✓ استدامة النظام عن طريق إنشاء قواعد عملية كافية؛
- ✓ القدرة على تلبية الطلب القوي، وخاصة من ربات البيوت، الأسر المنتجة من الحرفيين وصغار المزارعين ومربي المواشي.

تتمتع الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANJEM) بالاستقلالية في ممارسة نشاطها وقد وضعت تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني ولديها نظام خاص بها لأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي وذلك بإنشاء 49 تنسيقية ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة ب ـ 548 خلية مرافقة متواجدة على مستوى كل دائرة. تملك الوكالة هيئة تحت اسم "صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" تختص بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه بنسبة 85% من الديون المستحقة وفوائدها في حالة فشل المشروعات الممولة.

كما تم إنشاء الرابط الوظيفي بين المديرية المركزية والفروع المحلية (الوكالات الولائية) والمتمثل في الفرع الجهوي، تشرف هذه الهيئة الصغيرة على حوالي خمس (05) تنسيقيات وهي تقوم بدور التنسيق، التعزيز ومتابعة الأنشطة، حيث هناك شبكة تضم 10 فروع جهوية تشرف على مجمل التنسيقيات الولائية. ويمثل هذا الشكل التنظيمي النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة. كما هناك

هيئة تابعة للوكالة تتمثل في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة والذي يتولى ضمان القروض التي تمنحها البنوك لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

1 -**نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالبيض:** تم إنشاء وكالة ولاية البيض في أفريل 2005، يقع مقرها بمدينة البيض، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع خاص بها 06 خلايا مرافقة على مستوى دوائر الولاية والتي تتمثل في (دائرة بوعلام دائرة بريزين، دائرة الابيض سيد الشيخ، دائرة بريزين بوس مغو ن، دائرة الرقاصة دائرة الشلالة) وتتوفر الوكالة على عدة مكاتب والتي تتمثل في : (مكتب ادارة الوسائل، مكتب الاعلام، مكتب التمويل، مكتب ضمان القروض مكتب تنمية البرامج).

الشكل رقم (02-03): الهيكل التنظيمي لمرافقين الاستقبال وإنجاز المشاريع والإعلام والتوجيه بالدوائر

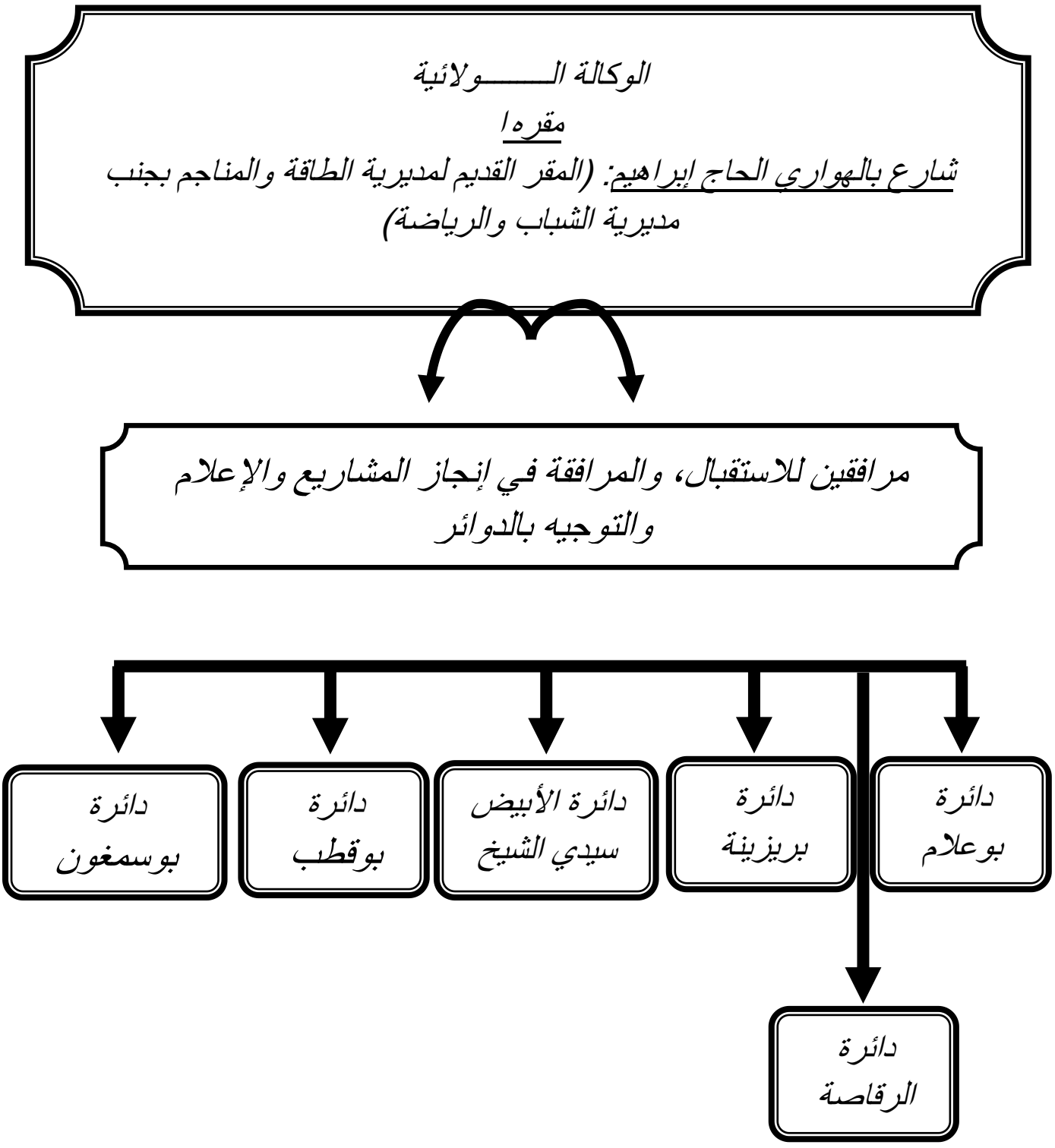

2 -**الهيكل التنظيمي للوكالة بالبيض**[1]: تمتلك الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة هيئتان تأسيسيتان وهما: المجلس التوجيهي ولجنة المراقبة، حيث أن: المجلس التوجيهي هو هيئة تضم 17 عضو منحدرين من مختلف المؤسسات والمنظمات والجمعيات، ويتمثل دوره في إبداء الآراء حول مختلف المسائل المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ويتم إبداء الأفكار على مستوى المجلس التوجيهي بطريقة مستقلة وإعتراضية، ويتكون المجلس التوجيهي من الأعضاء التالية:

- ممثل الوزارة المكلفة بالتشغيل؛
- ممثل وزير الداخلية والجماعات المحلية؛
- ممثل الوزير المكلف بالمالية؛
- ممثل الوزير المكلف بالأسرة وقضايا المرأة؛
- ممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- ممثل الصندوق الوطني للتأمين والبطالة؛
- ممثل وكالة التنمية الاجتماعية؛
- ممثل صندوق الضمان الاجتماعي لغير الإجراء؛
- ممثل جمعية البنوك والمؤسسات المالية؛
- ممثل الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف؛
- ممثل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة؛
- ثالثة ممثلين عن الجمعيات الوطنية بهدف مماثل لهدف الوكالة؛
- يتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس التوجيه؛
- يعين الوزير المكلف بالتشغيل أعضاء مجلس التوجيه بقرار، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثالث سنوات قابلة للتجديد؛

[1] - www.angem.dz الموقع تاريخ التصفح 12.01.2020 على الساعة 12:30

– تنتهي عضوية الأعضاء المعينين بحكم وظيفتهم بانتهاء هذه الوظيفة، وفي حالة انقطاع عضوية أحد الأعضاء، يستخلف حسب الأشكال نفسها، ويخلفه العضو الجديد المعين حتى انقضاء مدة العضوية[1].

– ينتخب رئيس مجلس التوجيه نظرائه لمدة سنة واحدة ويساعده نائب رئيس ينتخب حسب الأشكال نفسها ولنفس المدة، في حالة انقضاء مدة عضويتها يستخلفان حسب الأشكال نفسها.

يتقاضى أعضاء مجلس التوجيه تعويضات عن المصاريف المدفوعة وفقا للأحكام المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

– يتداول مجلس التوجيه وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها فيما يأتي:

- برنامج نشاط الوكالة؛
- نفقات سير الوكالة؛
- تنظيم ونظام الوكالة الداخليان؛
- المخطط السنوي لتمويل أنشطة الوكالة؛
- القواعد العامة الاستعمال الوسائل المالية الموجودة؛
- إنشاء فروع محلية للوكالة؛
- قبول الهبات والوصايا والإعانات؛
  - اقتناء البيانات واستئجارها ونقل ملكية الحقوق المنقولة أو العقارية وتبادلها؛
- المسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة وتكوينهم؛
- حصائل وحسابات النتائج؛
- تعيين محافظ– محافظي الحسابات.

أما لجنة المراقبة فهي مكلفة بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قرارات المجلس التوجيهي الذي تعمل لحسابه، ويتكون من 3 أعضاء يتم تعيينهم من قبل المجلس التوجيهي لذا، ولأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي المركزي، والذي يتمثل في شبكة تضمن 10 مديريات جهوية، 49 فرع ولائي يغطي كافة أرجاء الوطن و 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة وكل بلدية ذات كثافة ديموغرافية مرتفعة، ومدعمة بـ 936 مرافق و126 مكون.

[1]-https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/presentaion-du-l-ansej 12:23، 16/03/2020

كما تمتلك الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر هيئة تحت اسم صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" الذي يقوم بضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك للمقاولين اللذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر . وتمثل هذه الهيئة النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري وتقليص الآجال الاتخاذ القرارات السريعة والملائمة[1].

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لدعم وتشغيل الشباب البيض من خلال الشكل التالي:

[1] -فدوا فاطمة وآخرون، عصرنة النظام المصرفي ودورها في تحسين أداء البنوك الجزائرية،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار،2015، ص15.

الشكل رقم (03-03): الهيكل التنظيمي للوكالة

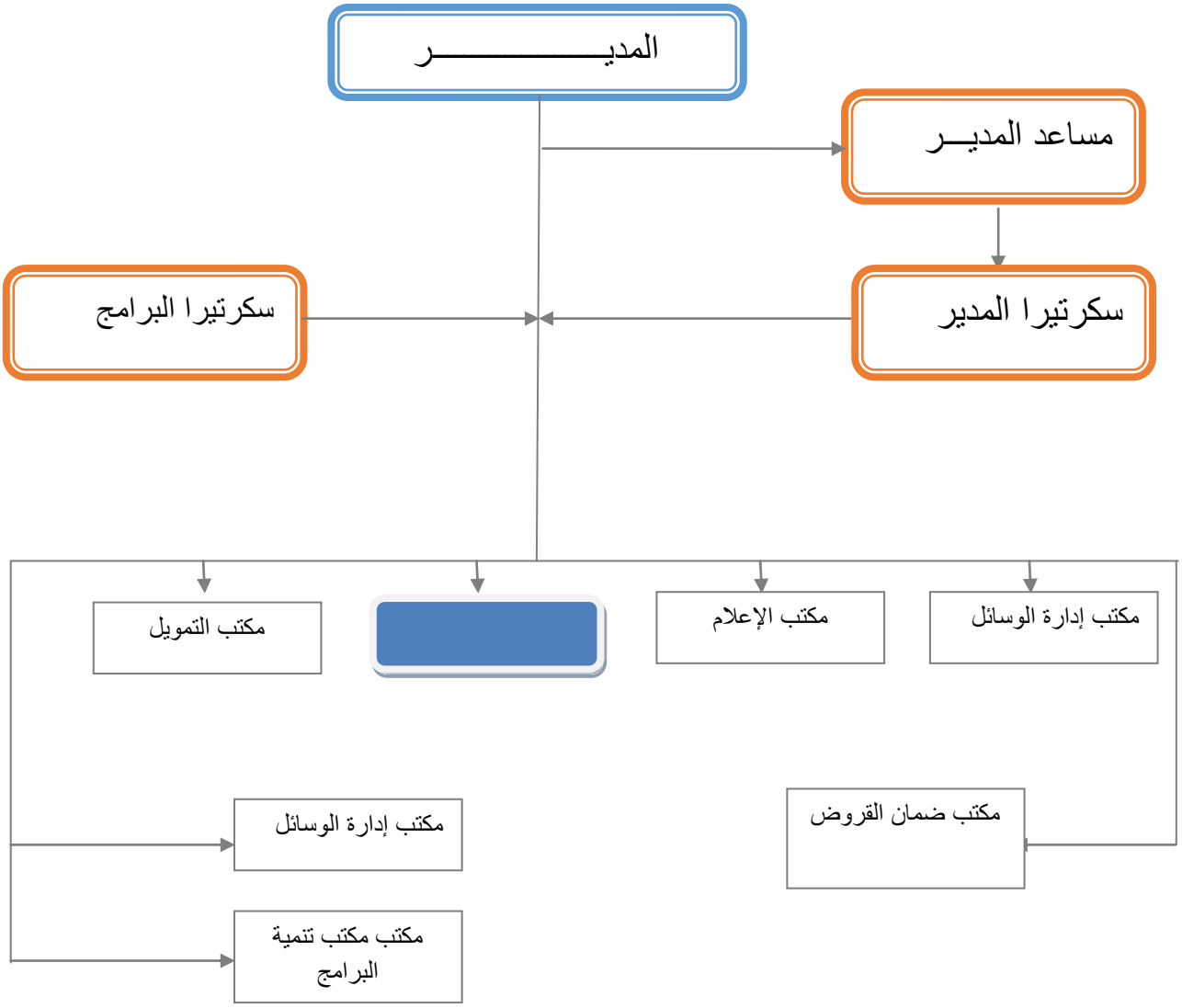

3 -عدد المسؤولين عن الخدمات المرفقة:

- مدير الوكالة الولائية (01).
- مرافق رئيسي (01).
- مرافق الخلية (03).
- سكرتيرا (02).
- مكوِن (01).
- مكلف بالدراسات المالية (01).

- مكلف بالاتصال (01).
- متخصص في المعلوماتية (02).
- موظفي الدعم (05).
- ممثل صندوق الضمان (02).

المطلب الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر.

1 -أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة: تتمثل في:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولاسيما الفئات النسوية؛
- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة؛
- تنمية روح المقاولتية، لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية الأشخاص؛
- دعم توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد مصغرة؛
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض(عرض/بيع).

2 -مهام الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة: تتمثل في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم؛

- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج؛
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل؛
- تنظيم المعارض (عرض – بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر؛
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

المطلب الثالث: آلية احتضان الوكالة الوطنية للقرض المصغر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شرح لعملية احتضان الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمر دراسة المشروع بعدة مراحل ونأخذ مراحل استفادة السيدة سلام حورية من مشروع كمثال حي عن الاستفادة من القرض المصغر.

- **مرحلة الاستقبال والتوجيه:**

تقدمت السيدة سلام حورية الى مقر الوكالة يوم 2019/04/10 أين قدمت لها جميع برامج الوكالة مع الشرح والتوجيه من طرف مصلحة الإعلام والتوجيه

- **– مرحلة إيداع الملف:**

تم إيداع الملف من طرف المعنية يوم 2019/04/18 للاستفادة من مشروع والمتكون من:

– صورة شمسية– بطاقة تعريف– شهادة ميلاد أصلية– الدبلوم– الإقامة– الفاتورة الشكلية وفاتورة التأمين – شهادة عدم الانتساب وعدم الانخراط.

– وبعد التحري عن عدم استفادتها من الوكالة سابقا تم ملئ استمارة تعهد والتزام وبعد المصادقة عليها في البلدية.

- تسجيل الملف في سجل الملفات المودعة مرفق برقم الهاتف

- **مرحلة تأهيل الملف:**

وبعد جمع عدد معتبر من الملفات والقيام بحجزه والقيام بالتحري على مستوى وكالة تشغيل الشباب والصندوق الوطني لتأمين عن البطالة تم عقد لجنة التأهيل على مستوى الوكالة بتاريخ 2019/04/23 بحضور المدير الولائي ومرافقي الوكالة ومرافقي الدوائر وكذا ممثلة الصندوق المشترك لضمان الصندوق بالإضافة إلى كل من ممثلي البنوك وبعد للانتهاء من اللجنة تم تأهيل ملف المعنية وتسجيله في ملف التأهيل تحت رقم 343 وتحرير محضر الاجتماع ليتم استدعاء المعنية للحصول على شهادة التأهيل.

- **– مرحلة الإيداع في البنك لأجل الموافقة البنكية:**

يتم ايداع نسخة من الملف ونسخة من الدراسة التقنية المنجزة من طرف المرافق وبعد دراسة ثانية من البنك ترسل الموافقة البنكية للوكالة.

- **مرحلة إكمال الإجراءات الإدارية للاستفادة من الشيك:**

بعد تقديم نسخة من الموافقة البنكية للمعنية قامت بفتح حساب بنكي و دفع المساهمة الشخصية المقدرة بنسبة 01بالمائة من المبلغ الإجمالي للمشروع ودفعت المساهمة الصندوق المشترك لضمان الصندوق مع تقديم نسخة من السجل التجاري و نسخة من عقد الاجار والبطاقة الجبائية ليتم إرسال الطلب المالي إلى الوكالة الجهوية ببشار لصب مبلغ 29 بالمائة الخاص بالوكالة .و بعد التأكد من صب مبلغ الوكالة في حساب المعنية تم تقديم وثيقة للمعنية لاستلام الشيك الأول و المقدر ب 10 بالمائة من المبلغ الإجمالي للمشروع و بعد استلام الشيك الأول قام المعني بإنجاز الرهن الحيازي و يصادق على دفتر الشروط و إمضاء السندات و بعد فترة زمنية يستلم المعني الشيك الثاني و المقدر بنسبة 90 بالمائة من المبلغ الجمالي للمشروع.

- **– مرحلة معاينة العتاد وانطلاق المشروع:**

بعد استلام المعنية للعتاد قمنا بزيارة ميدانية يوم 2020/03/12 لمعاينة العتاد والتأكد من مطابقة العتاد والفاتورة الشكلية وبعد المراقبة حررنا المحضر في نفس اليوم.

وفي يوم 2020/03/25 تم فتح مركز إعادة التأهيل الحركي للسيدة سلام حورية ابن قمنا بالإشراف على هذا الافتتاح وقمنا بتحرير محضر انطلاق المشروع في نفس اليوم

توضيح المراحل في شكل بياني:

الشكل رقم (2): يوضح الشكل الموالي عملية احتضان الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

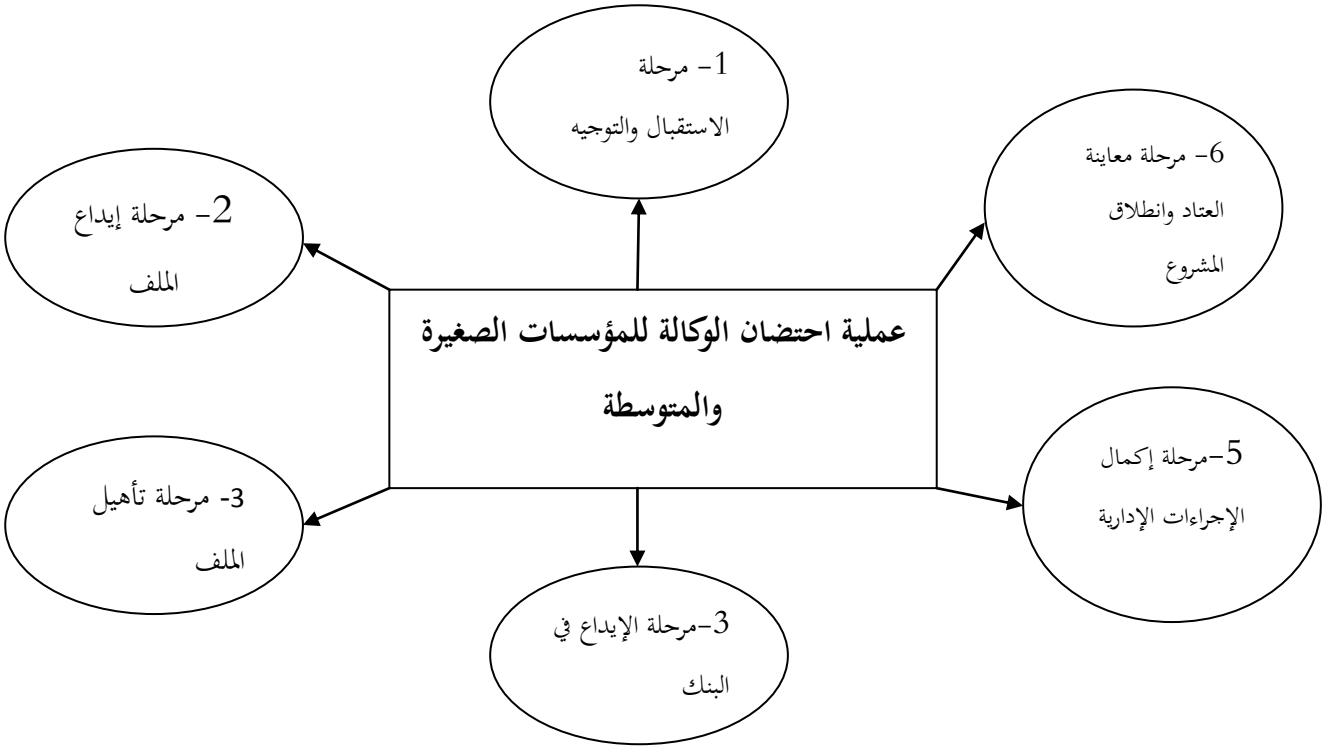

خاتمة الفصل الثالث:

ومن هذا السياق يمكن القول إن حاضنات الأعمال تلعب دورًا مهمًا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مؤسسات ناشئة. فهي توفر بيئة محفزة ومناسبة للشركات الناشئة لتطوير أفكارها وتحويلها إلى رواد أعمال ناجحين. وإذا كان لديهم مكتب مشترك، فإنه يسمح للشركات الناشئة بتبادل المعرفة والخبرات والتعاون بين بعضهم البعض.

وتساعد حاضنات الأعمال المشاركين فيها من خلال توفير مجموعة من الخدمات التي تشمل الاستشارات والتدريب والتمويل والاستثمار والدعم الفني والتسويق والإعلام والترويج. كما أنها تعمل على توفير بنية تحتية تقنية متطورة للشركات الناشئة لتساعدها على تحسين أدائها وتطوير منتجاتها وخدماتها.

وعلاوة على ذلك، فإن حاضنات الأعمال تعتبر مهمة للغاية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والتي لديها عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. وبفضل هذه الحاضنات، يمكن للشركات الناشئة في تلك البلدان تطوير أفكارها وخططها التجارية والتسويقية وتحسين أدائها وتعزيز عملياتها التجارية والمالية.

خاتمة

خاتمة:

يمكن القول بأن حاضنات الأعمال لها دور هام في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فهي توفر بيئة ملائمة لبدء وتطوير الأعمال الصغيرة وتقدم الدعم الفني والمالي والتسويقي والقانوني لرائد الأعمال. كما أنها تقدم التدريب والتعليم اللازم لتطوير مهاراته وزيادة فرص نجاحه في إدارة مؤسسته.

وستظل حاضنات الأعمال دائمًا بمثابة جزء أساسي من البنية التحتية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. فهي تلعب دورًا حيويًا في دعم وتمكين رواد الأعمال وتوفير الحلول المبتكرة لمواجهة التحديات التي يوجهونها في رحلة بناء المؤسسات. وبالتالي يمكن القول إن حاضنات الأعمال هي نقطة استقرار ودعم فعالّة لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وهي تساهم في نجاح هذه المؤسسات وتعزز من فرص نموها وتطورها في المستقبل.

وأمام الوضعية الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي رغم النتائج المحققة في السنوات الأخيرة لم ترق إلى المستوى المطلوب، فمازالت هذه المؤسسات تواجه العديد من المشاكل أساسا والمعوقات التي تمنعها من القيام بدورها كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتمحور في ثقل المحيط الإداري وصعوبة الحصول على التمويل البنكي والأراضي الصناعية لإقامة المشاريع إضافة إلى ثقل الأعباء الجنائية، والمنافسة غير الشرعية للقطاع غير الرسمي، وضعف التسيير وندرة الموارد البشرية المؤهلة، تعكف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية على إعداد جملة من التدابير التي من شأنها التخفيف من حدة هذه المشاكل.

وفي هذا الصدد، وقصد تفعيل دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فإننا نرى ضرورة الإسراع في تفعيل الهياكل الموجودة والقيام بإنشاء هياكل جديدة، خصوصا على مستوى الجامعات ومراكز البحث.

1-اختبار الفرضيات:

بعد دراسة موضوع هذا البحث ومحاولة الإحاطة بمعظم جوانبه، يمكننا اختبار فرضياته:

- **الفرضية الاولى** : تعمل حاضنات الأعمال على توفير الدعم والخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل زيادة قدرتها التنافسية صحيحة لأنها تعمل حاضنات الأعمال على توفير بيئة مؤاتيه وداعمة

للمقاولين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقومون بتوفير العديد من الخدمات التي تساعد هذه المؤسسات على النمو والتوسع، مثل:

1- توفير مساحات عمل مشتركة او مكاتب الايجار ذات اسعار مخفضة.

2- توفير الإرشاد والتدريب والتدريب المتخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الناشئة، وتسويق أفكار العمل الجديدة.

4- تقديم الاستشارات والمشورة الخاصة بالإدارة والتسويق والتقنية وغيرها من المجالات لدعم نمو الشركات الصغيرة.

وتساعد حاضنات الأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين قدرتها التنافسية والنمو بشكل فعال، وهذا يساعد على دفع الاقتصاد في البلاد.

الفرضية الثانية : والتي تنص على أن تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة والعمل على إنعاش الاقتصاد. صحيح ة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر ركيزة أساسية للاقتصاد في العديد من الدول حول العالم، وذلك لأنها تشكل نسبة كبيرة من الأعمال التجارية وتوفر فرص عمل للعديد من الأفراد.

وبالتالي، فإن دعم وتشجيع هذه المؤسسات يساعد على الحد من البطالة وتعزيز نمو الاقتصاد، حيث تعمل هذه المؤسسات على توفير فرص عمل لغالبية الشباب الذين يسعون للعمل والاستقرار المالي، وتساهم في تنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الإنتاجية والإيرادات وتحسين مستوى المعيشة.

ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد محركًا للابتكار وتطوير المنتجات والخدمات، وهذا يساهم بدوره في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات المتاحة للمستهلكين. وبهذا الشكل، تؤدي هذه المؤسسات دوراً أساسياً في تحسين الاقتصاد والحد من البطالة في المجتمعات.

الفرضية الثالثة:

تتمثل الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنظيم دورات تكوينية وخدمات مالية. صحيح ة، لأن حاضنات الأعمال توفر مجموعة واسعة من الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل هذه الخدمات تنظيم دورات تكوينية وورش عمل، وتوفير الاستشارات والمشورة الفنية والاستراتيجية، وتوفير الدعم المالي والتمويل والإرشاد القانوني والضريبي. كما تعمل حاضنات الأعمال على توفير بيئة عمل مناسبة ومريحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توفر لهم مكاتب ومرافق مشتركة، كما يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من شبكة العلاقات الاجتماعية والتجارية التي يتمتع بها أعضاء الحاضنة.

2-نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

1-حاضنات الأعمال عبارة عن منظومة متكاملة تهدف إلى مضاعفة فرص النجاح وتخطي أعباء وأخطار مراحل التأسيس.

2-تعتبر التجربة الأمريكية إلى جانب التجربة الصينية والفرنسية من التجارب الرائدة في مجال حاضنات الأعمال هذا على المستوى الغربي أما بالنسبة للدول العربية فإن التجربة المصرية إلى جانب التجربة السعودية يعتبران من التجارب التي يمكن للجزائر أن تحتذي بها مع مراعات الاختلافات والخصائص الاقتصادية لكل دولة.

3-للحاضنات دور كبير في ترقية الاقتصاد الوطني، فهي تساهم في توسيع وتوزيع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، كما تساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية فهي تعتبر الآلية الملائمة والقادرة على تأسيس عدد من المؤسسات الناجحة والقادرة على تحقيق قيمة عالية تحفز النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة، كما تساهم في خلق مناصب الشغل.

4-القيمة المضافة الحقيقية التي تجلبها الحاضنات للمؤسسات المنتسبة لها تتوقف على نوعية خدمات الدعم والاستشارة المقدمة، وهناك أربع مجالات يجب أن تكون فيها الحاضنات متطورة لإرضاء أكثر للمؤسسات المنتسبة وهي: تدريب أصحاب المؤسسات نوعية الاستشارة المقدمة لهم، طرق وسهولة الوصول إلى التمويل، والدعم التكنولوجي.

5-مدير الحاضنة هو العنصر الفعال في نجاح الحاضنة حيث تتسم مهامه بالتقنية والتعقيد، ولهذا يجب أن تتوفر فيه بعض المهارات بمجال تخطيط الأعمال والإدارة والتسويق والمحاسبة بالإضافة إلى القدرة العملية على العمل مع القائمين على المؤسسات وتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف.

3-الاقتراحات والتوصيات:

وفي الأخير ومن أجل أن تؤدي حاضنات الأعمال عموما ومحضنة البيض خصوصا دورها والمهام المنوطة بها كأداءها يمكن نقدم بعض الاقتراحات التوصيات التالية:

-من أجل رفع عدد المشاريع المحتضنة بصفة عامة وعلى مستوى محضنة البيض بصفة خاصة، يجب على حاضنات الأعمال القيام بدورات تدريبية وأيام مفتوحة لحاملي المشاريع وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إبراز خدماتها والإضافات القيمة التي من شأنها أن تعزز وتزيد فرص النجاح والاستمرارية لهذه المشاريع.

-من أجل زيادة فعالية الخدمات المقدمة من طرف محضنة البيض وإلى جانب الخدمات المقدمة من طرفها (الإيواء، الاستشارات القانونية والاقتصادية...الخ) من الضروري إنشاء أنظمة متخصصة لعلاج مشكلات الفشل والتنبؤ بها قبل وقوعها وذلك بهدف زيادة فاعلية المحاضن وتعزيز فرص النجاح لدى المشاريع المحتضنة.

وتتضمن النتائج العامة لهذه الحاضنات زيادة فرص النجاح للشركات الناشئة وتحسين كفاءة الإنتاج وتوفير فرص العمل وزيادة الإيرادات. وتساعد حاضنات الأعمال أيضًا في توفير الدعم الفني والتدريب والموارد المالية والتسويقية للشركات الناشئة.

آفاق الدراسة:

تعتبر حاضنات الأعمال من المواضيع المهمة التي يمكن دراستها في مجال إدارة الأعمال وريادة الأعمال. وتهدف هذه الدراسات إلى فهم دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على العوامل المؤثرة في نجاح هذه الحاضنات.

وهذا ما يفتح آفاق أخرى للبحث، ونفتح العناوين التالية:

1) حاضنات الأعمال محرك رئيسي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"
2) "تأثير الحاضنات الاقتصادية في دعم ريادة الأعمال والابتكار"
3) "الحاضنات الصناعية مبادرات رائدة لتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي"
4) "كيف تمتد دور حاضنات الأعمال خلال عصر التحول الرقمي"
5) "دور الحاضنات الاجتماعية في تنمية المؤسسات الصغيرة وتشجيع الابتكار الاجتماعي"

قائمة

المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع

الكتب باللغة العربية:

1) جواد كمال كاظم، الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع. (2015)

2) جواد كمال كاظم، الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع. (2015)

3) رمضان السنوسي، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة. بنغازي: دار الكتب الوطنية. الطبعة الأولى، 2003

4) رمضان السنوسي، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة. بنغازي: دار الكتب الوطنية. (الطبعة الأولى، 2003

5) عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد وآخرون، حاضنات الأعمال، فرص جديدة للاستثمار وآليات لدعم المنشآت الصغيرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2001

6) محمد صالح الحناوي وآخرون، حاضنات الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001

7) مصطفى يوسف كافي، إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. 2017

8) مصطفى يوسف كافي، إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. (2017.)

الكتب باللغة الأجنبية:

1) Shalabh, N. M, 2007. "Enhancing Incubator Performance Towards Sustainability", Economic Focus issue 2, vol. 2,

المذكرات والرسائل الجامعية:

1) بسمة برهوم، دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكله البطالة لرياديي الأعمال قطاع غزة–دراسة حالة: مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة (مبادرون – سبارك) – (أطروحة ماجستير). قسم اقتصاديات التنمية كلية التجارة شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، غزة: الجامعة الإسلامية. 2014.

2) سهيلة عيشاني، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة–حالة حاضنة ولاية عنابة – (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير). قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي. 2013.

3) فدوا فاطمة وآخرون، عصرنة النظام المصرفي ودورها في تحسين أداء البنوك الجزائرية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماس ترفي العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار،2015.

4) قادري سيد أحمد، موالي ناجم مراد تحت أشرف الدكتور د / حدادي عبد الغني (أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة دراسة حالة مشتلة أدرار) مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص: مالية المؤسسة لسنة 2020-2021

5) ميسون محمد القواسمة، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية (أطروحة الماجستير). قسم إدارة أعمال كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، فلسطين: جامعة الخليل. 2010

المقالات والمجلات:

1) . سيف الاسلام النوى بلعاب، اشكالية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر، "مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة"، المجلد4، العدد1، سنة2019،

2) . محمد لمين النوى بن عطية، د. بن بائرة ريمة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر ''مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة "، المجل د03، العد د03، جويلية2020

3) بالعمري عسري، اشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "مجلة قانون العمل والتشغيل "العدد 6، جوان 2018،

4) بشلوش سعاد، قهوجي امينة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2010-2019) "مجلة الاقتصاد والبيئة"، المجلد 05، العدد 01، ابريل 2022،

5) بوبيل عبد القادر، يخلف رفيقة، اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مجلة دراسات انسانية واجتماعية"، جامعة وهران، المجلد 12، العدد 01

6) بوروبة كأتية، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تطوير الاليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، سنة2019

7) جمال معتوق، دايمان كموش، تطبيق نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية "المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية"، المجلد 12، العدد 01

8) رابع أعمال كلية المدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، "مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال جامعة بسكرة، العد د01، سن ة2019

9) زايدي عبد السلام، مداخلة بعنوان حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة- عرض تجارب (ماليزيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية). الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تبسة: جامعة العربي التبسي. 2011

10) سعاد قوفي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة لبعض تجارب البلدان النامية- (أطروحة دكتوراه). قسم علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، اقتصاد صناعي. (2017)

11) سعاد قوفي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة لبعض تجارب البلدان النامية- (أطروحة دكتوراه). قسم علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، اقتصاد صناعي. (2017

12) شريف غيات، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة قالمة العدد السادس. 2009،

13) عابدي لامية، مسعود امير، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة لمجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد "، المجلد07، العد د01، سنة2022،

14) عاطف الشبراوي (2005) حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة(إيسيكو) الرباط بالمغرب

15) علمي حسيبة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين حقيقة الواقع القانوني وافاق اقتصادية واعدة، "المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية"، المجلد 5، العدد 1، جوا ن 2022

16) فاطمة الزهراء مهددي، دور حاضنات الأعمال في دعم الأبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مشتلة ولاية برج بوعريريج – الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد الثالث. (2016.

17) مروة صوار، زبير عياش دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2017-2021)، " مجلة العلوم الاقتصادية لجامعة ام البواقي، المجلد09، العدد03، ديسمبر2022

18) نصيرة سعيدي، محمد ميلود قاسيمي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية "مجلة اقتصاد المال والاعمال"، المجلد الثالث، العدد الاول، جوان 2018،

19) ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة في الجزائر" الواقع والتحديات "جامعة جيجل، مجلة.

الملتقيات والمؤتمرات:

20) اسماعيل مراد، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولات بعنوان آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق. حاضنات الأعمال التكنولوجية. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة. (2011

21) ريحان الشريف، هوام لمياء دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة 1-119 أفري 2012.

22) سالمة مفتاح محمد مصراتي، التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال:

"الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي، مؤتمر دورة ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة

في الاقتصاد الليبي، مصراته –21 سبتمبر 2019.

المواقع الإلكترونية:

www.angem.dz

https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/presentaion-du-l-ansej-